جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

اتجاهات الحقوقيين نحو دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الحد من جرائم الفساد في دولة الكويت

إعداد الطالب
مساعد محمد سعود الجويان

إشراف
الدكتور مراد المواجدة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2015م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مساعد محمد سعود الجويان الموسومة بـ:

اتجاهات الحقوقيين نحو دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الحد من جرائم الفساد في دولة الكويت

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة.**

القسم: علم الإجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د.مراد عبدالله المواجدة		29/12/2015	مشرفاً ورئيسا
د.رافع الخريشة		29/12/2015	عضواً
د.ولاء عبد الفتاح الصرايرة		29/12/2015	عضواً
أ.د.عايد عواد الوريكات		29/12/2015	عضواً

عميد الدراسات العليا
د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 /٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والدي ينبوع العطاء

إلى والدتي أطال الله بقاءها وألبسها ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببرها

إلى زوجتي العزيزة خير معين لي والتي وقفت بجانبي لحظة بلحظة، لكِ مني كل الحب والتقدير

إلى الأقارب والأصدقاء

أهدي لكم هذا الجهد المتواضع ،،،

مساعد محمد سعود الجويان

الشكر والتقدير

الشكر لله عز وجل أولاً على أن قدرني على إنجاز هذه الدراسة، يقول الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)،

أتقدمُ بالشكر الجزيل إلى الدكتور مراد المواجدة المشرف على هذه الدّراسة، فقد تتبّع هذا العمل وأبدى ملاحظاته القيّمة، ولولا فضلُ الله وتوجيهاته لما وصلت الدراسة إلى هذه الصورة.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

وأتقدم بالشكر الى جامعة مؤتة وكل العاملين فيها.

وأشكر كلّ مَنْ أسهم في المساعدة خلال إعداد هذه الدراسة، والشكر موصول إلى أعضاء القضاة والمحامون الذين شاركوا في تعبئة استبانات هذه الدراسة.

والحمد لله والشكر له أولاً وأخيراً على انجاز هذا العمل المتواضع.

مساعد محمد سعود الجويان

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
62	7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات
63	**الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات**
63	1.4 عرض نتائج الدراسة
83	2.4 مناقشة النتائج
90	4.3 التوصيات
92	**المراجع**
98	**الملاحق**

قائمـة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الحد من جرائم الفساد الإداري
من وجهة نظر الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت

مساعد محمد الجويان

جامعة مؤتة، 2015

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الحد من جرائم الفساد الإداري في دولة الكويت من وجهة نظر الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت، والتعرف على الأساليب والإجراءات الخاصة بتعزيز دورها في الوقاية من الفساد، وهدفت كذلك إلى الكشف عن الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري، والأساليب والإجراءات الخاصة بتعزيز دورها في الوقاية من الفساد في دولة الكويت باختلاف متغيرات الدراسة (طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، المؤهل العلمي).

ولتحقيق أهداف الدراسة وجمع بياناتها، تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، والاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من القضاة والمحامين من محافظة العاصمة في دولة الكويت، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لاختيار عينة الدراسة التي تكونت من (335) قاض ومحام، وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار "ت" للعينات المستقلة.

أظهرت نتائج الدراسة أن دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت، جاءت بدرجة مرتفعة، وأن من أهم أدوارها في الحد من الفساد تتمثل في إسهامها في ضبط جرائم الفساد المتعلقة بإساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة للمسئولين والموظفين، وفي الحد من جرائم الرشوة، ومن استغلال البعض للثغرات القانونية لتحقيق مكاسب شخصية. وأظهرت النتائج أن اتجاهات الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد جاءت بدرجة متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.60)، وأن من أهم الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت تتمثل في قيامها بمنح صلاحيات واسعة لموظفيها للتحقيق في قضايا الفساد، وأنها تتبع القوانين والأنظمة والإجراءات التنفيذية الخاصة بمتابعة شكاوى الفساد في أجهزة الدولة. وأوصت الدراسة من خلال نتائجها بعدد من التوصيات من أهمها: قيام "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بوضع الاستراتيجيات المناسبة للحد والوقاية من الفساد في المؤسسات العامة في دولة الكويت، التي تتماشى مع روح العصر، ومتابعة تنفيذها من قبل الجهات الرقابية الداخلية في مؤسسات ووزارات دولة الكويت.

Abstract

Role of the Anti Corruption General Authority in Reducing Administrative Corruption Crimes From Jurists' Perspective in the Capital City in Kuwait

Msa'ed Mohammad Sa'oud Al-Jwayyan

Mu'tah University 2015

The study aimed to identify the role of the anti corruption general authority in reducing administrative corruption crimes in Kuwait from jurists' perspective in the capital city, to identify the methods and procedures related to enhance this role in protection from corruption, and also aimed to identify the differences in the participants attitudes toward the study subjects based on the variables of the study (nature of work, gender, practical experience and educational qualification).

To achieve the goals of the study, the social survey approach was utilized depending on a questionnaire as the tool of data collection. The society of the study consisted of all judges and lawyers in the capital city of Kuwait and the comprehensive survey approach was utilized to select the sample of the study which was consisted of (335) judges and lawyers. Data were analyzed using the descriptive statistical methods , ANOVA, and the T test for dependent samples.

Results indicated that the role of the anti corruption general authority in reducing administrative corruption came at high level and that among its most important roles in reducing corruption were contribution in controlling corruption crimes related to abusing the granted authority for employees and officials , reducing bribery crimes, and controlling the exploitation of some legal lacunae for achieving personal benefits and interests. Results also indicated that Jurists' attitudes in the capital city in Kuwait toward the actions taken by the anti corruption general authority for reducing corruption came at medium level with a mean of (3.60) , and that among the most important actions taken by the authority for reducing administrative corruption in Kuwait represented in giving its employees the full authority in investigating corruption issues and following the laws and the regulations and the operational actions related to following up corruption complaints within the state agencies.

In light of these results, the study concluded with a group of recommendations among which that the anti corruption general authority should draw the appropriate strategies in order to protect from and reducing corruption within the public institutions in Kuwait in a pattern that is contemporary in addition to follow up the implementation of these strategies by the internal control agencies within the institutions and ministries of Kuwait.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة

تعدُّ ظاهرة الفساد من القضايا الرئيسة التي احتلت حيزاً كبيراً من اهتمام هيئات عالمية ومؤسسات أكاديمية مختلفة، وتخصصات علمية متباينة، فلقد برزت ظاهرة الفساد المالي في الآونة الأخيرة نتيجة التغيرات المفاجئة التي مر بها المجتمع العالمي. تلك التغيرات التي اتسمت في ظل العولمة بعدم الاتساق والاختلال. ممَّا انعكست آثارها المتعددة على البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي (مصباح، 2005).

وتشهد المجتمعات الإنسانية باختلاف أنظمتها شكلاً أو آخر من أشكال الفساد على مر العصور، فهو كمفاهيم الخير والشر مرتبطة بالطبيعة الإنسانية، في أي مجتمع من المجتمعات (محي الدين، 2010)؛ ولذلك تكمن خطورة الفساد في تعدد أهدافه وصوره، فهو من حيث الأهداف، يهدف بشكل أساسي على تحقيق مصالح شخصية لفرد أو لجماعة، أو أنها أسلوب لضرب الاقتصاد من خلال تخريب قطاع الإنتاج وتبديد الفائض الاقتصادي فضلاً عن الآثار السلبية العديدة على الصعيد الاجتماعي، على أساس أن الفساد على هذا النحو هو معوق للمشاركة، وممهد للصعود الاجتماعي الزائف لبعض القوى دون إضافات حقيقية للإنتاج، وهو مخرب للوعي الوطني ومزيف له، ومساهم في إحداث الاغتراب السياسي والاجتماعي، ومكرس للاستغلال السياسي والاقتصادي (العتيبي، 2009).

ومن جانب آخر، تعتمد مكافحة الفساد في كثير من الدول على الإرادة السياسية والوعي الاجتماعي، ودولة الكويت كغيرها من الدول أدركت أبعاد هذه المشكلة، لذا فقد اعتبرت الفساد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تضرب بالمجتمع، وأنه من الآفات التي يجب أن تحارب في مؤسسات الدولة ويقف الجميع ضدها، ولهذا أيضاً فقد صادقت الكويت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاربة الفساد وإساءة استعمال السلطة الوظيفية بما يتوافق مع المبادئ

والقوانين المحلية، حيث صادقت الكويت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام 2009 م، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 م، كما تم تأسيس العديد من الهيئات المتخصصة لمكافحة الفساد، وإصدار وتشريع العديد من الأنظمة والقوانين التي أضفت على الفساد صفة الجريمة في الدولة، وضرورة معالجتها بكافة السبل المتاحة (الهيئة العامة لمكافحة الفساد، 2015).

وتجسيداً لهذه الاستراتيجيات ولما للفساد من خطورة على رفاه المجتمع واستقراره وأمنه كان لابد من محاربة الفساد والتصدي له، حيث أعلنت دولة الكويت عن مولد مؤسسة غايتها تطبيق أهداف ومبادئ تلك الإستراتيجية، وحماية المجتمع الكويتي من جميع أشكال الفساد المالي والإداري، وهي الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والتي صدرت بموجب المرسوم رقم (24) لسنة 2012 والصادر بتاريخ 2012/12/29. وقد أنيط بالهيئة بالرغم من حداثتها المباشرة بالتحقيق والمراقبة لكافة قضايا الفساد سواء كانت كبيرة أو صغيرة؛ باعتبار أن مكافحة الفساد هو هدف الهيئة في كل الأحوال، ولتحقيق هذا الهدف يلزم مباشرة أية حالة فساد تصل إلى الهيئة أو تكتشفها، صغرت أو كبرت، وذلك إعمالاً لمبدأ المساواة أمام القانون، والذي مفاده أن كل أفراد المجتمع الكويتي متساوون أمام القانون، ولا فرق بينهم بسبب اللون أو النوع الاجتماعي أو المكانة الاجتماعية، وهذه المساواة تعد من الأصول التي يقوم عليها النظام الإسلامي، باعتبارها أصلاً من أصول العقيدة الإسلامية (الهيئة العامة لمكافحة الفساد، 2015).

وقد جاء إنشاء هذه الهيئة كاستجابة لمتطلبات الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والتي صادقت عليها الكويت، ومكافحة الفساد ودرء مخاطره وأثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون الكويتي. كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة ما شهدته دولة الكويت من أزمات نجم عنها إخفاقات شابت العمل في العديد من أجهزة الدولة وتسببت في كثير من مظاهر الفساد في الدولة (الطراونة، 2010).

2.1 مشكلة الدراسة

يعدُّ الفساد من المهددات الرئيسة للأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني لدولة الكويت، فهو محفزاً للعديد من المشكلات في مختلف المجالات التي يعاني منها أفراد المجتمع، ومن منطلق مكافحة الفساد والوقاية منه كان لا بد من مكافحة الفساد بشتى الوسائل والطرق، ورسم سياسات يمكن تطبيقها في مؤسسات الدولة تكون كفيلة بمحاربة الفساد والوقاية منه. ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو إنشاء هيئات متخصصة لمكافحة الفساد تتولى العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وأثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون. ونظرا لخطورة الفساد وأضراره المتعددة على المجتمع كان من الأهمية بمكان التعرض لهذا الموضوع بالبحث والدراسة؛ وبيان دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الحد من الفساد في دولة الكويت، وتحديد أهمية الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة للوقاية والحد من الفساد، والتعرض لكافة التفاصيل المتعلقة بموضوع الدراسة.

وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في سبيل الحد من الفساد، إلا أنها ما زالت تتبوأ موقعاً منخفضاً على سلم مؤشرات قياس الفساد ومكافحته، حيث تراجع الكويت بمقدار 1.4 نقطة على سلم مدركات الفساد، خلال الفترة (2004-2014م) ، وبلغ المعدل العام لمدركات الفساد خلال هذه الفترة (4.77 نقطة)، وعلى الرغم من التحسن الطفيف لترتيب الكويت عالميا عام 2014 (67) مقارنة بعام 2013م (69) إلا أنها مازالت في المرتبة الأخيرة خليجياً وبتقييم النقاط هي أقربَ إلى تقييم (فاسد جدا) منهُ إلى (نظيف جدا) (منظمة الشفافية الدولية، 2015)، بالإضافة إلى ما أشارت إليه العديد من التقارير الصادرة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد والجهات الرقابية الأخرى في الكويت ومنظمات المجتمع التي تكشف الفساد الإداري والمالي في بعض القطاعات الحكومية في الكويت.

ونظراً لأهمية مكافحة الفساد بأشكاله المتعددة في دولة الكويت، وتبوأ دولة الكويت لمراتب متدنية على سلم المؤشرات العالمية لقياس الفساد ومكافحته، كان لابد من البحث عن دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" كمؤسسة وطنية رائدة في مجال

الحد والوقاية من الفساد، وبناءً عليه فإن مشكلة هذه الدراسة تتلخص في معرفة دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من تفشي ظاهرة الفساد في الكويت، وبيان آليات وسبل تفعيل دورها في مكافحة الفساد في دولة الكويت.

3.1 أسئلة وفرضيات الدراسة

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

(1) ما دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت من وجهة نظر الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت؟

(2) ما اتجاهات الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت؟

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، المؤهل العلمي؟.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، المؤهل العلمي)؟.

4.1 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من خلال موضوعها الأساسي، حيث تعتبر جرائم الفساد من الجرائم الخطيرة على أمن المجتمعات واقتصادها ونسيجها الاجتماعي، وهو من الجرائم المحرمة في الشريعة الإسلامية، والمتفق على تجريمها على المستوى العالمي والمحلي في دولة الكويت، وقد بدأ تنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة في كثير من المرافق العامة في دولة الكويت حسب التقارير المحلية والعالمية، قال الله تعالى ﴿ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (سورة القصص: الآية 77).

وتتضح أهمية الدراسة العلمية والعملية فيما يلي:

(1) إن الفساد الإداري والمالي في القطاع العام والوقاية منه بشتى الوسائل والطرق مسؤولية مجتمعية عامة يشترك في الحد والوقاية منها عدة جهات على المستوى الرسمي، وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني والأكاديمي والقطاع الخاص، لذا كان لا بد أن تتناولها الدراسات الأكاديمية المتخصصة في علم الجريمة.

(2) تستمد الدراسة أهميتها من خلال اعتماد نتائجها على آراء ذوي الخبرة في مجال العمل الحقوقي والتشريعي في القطاع الحكومي والخاص في دولة الكويت وهم القضاة والمحامون.

(3) وتستمد الدراسة أهميتها العملية من خلال أنها ستساعد "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" والجهات الرقابية الأخرى في الدولة في مكافحة الفساد، وتضيف لبنة جديدة في برامج الوقاية والعلاج لظاهرة الفساد في المجتمع الكويتي.

(4) يؤمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة في زيادة اهتمام مؤسسات القطاع العام بتطبيق الإجراءات الصحيحة في جميع أعمالها من أجل الوقاية من الفساد، وتطوير وتحسين الإنتاجية والأداء في مختلف أعمالها.

(5) تعد هذه الدراسة الأولى في دولة الكويت التي ركزت على دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" كمتغير أساسي في الحد والوقاية من الفساد، حيث أن معظم الدراسات تناولت ظاهرة الفساد وطرق الوقاية منه بشكل عام.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت، كما تهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على اتجاهات الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت.
2. الكشف عن الاختلاف في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، المؤهل العلمي).
3. الكشف عن الاختلاف في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، المؤهل العلمي).

5.1 التعريفات الإجرائية:

الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

يقصد بالهيئة العامة لمكافحة الفساد في هذه الدراسة بأنها الجهة المختصة في حدود القواعد المنصوص عليها في نظام دولة الكويت، بإجراء الرقابة اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والإدارية، وفحص الشكاوى التي تحال إليها من أي جهة رسمية مختصة عن المخالفات المالية والإدارية، وإجراء التحقيق في المخالفات المالية

والإدارية التي تكشف عنها الرقابة، وفيما يحال إليها من الوزراء المختصين، أومن أي جهة رسمية مختصة، ومتابعة الدعوى التي تحال طبقا لهذا النظام إلى الجهات القضائية المختصة.

الإجراءات:

يقصد بالإجراءات في هذه الدراسة مجموعة القواعد التي تنظم سير عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ لحظة التبليغ عن الواقعة الإجرامية المتعلقة بالفساد، وحتى صدور الحكم القضائي بحقها ومتابعة كيفية تنفيذ هذا الحكم، والتي تم قياسها من خلال اتجاهات أفراد عينة الدراسة على الأداة المعدة لهذا الغرض.

الفساد:

يقصد بالفساد الإداري في هذه الدراسة جميع السلوكيات المخالفة للأنظمة والقوانين التي تتعارض مع الأنظمة والتعليمات والقيم والأخلاقيات الوظيفية لتحقيق مصالح مادية أو معنوية على حساب المصلحة العامة، وبشكل مقصود ومتعمد سواء تم بصورة سرية أو علنية، ويصنف إلى نوعين، الأول: الفساد الإداري ومن أبرز أشكاله : الإهمال الوظيفي، واستغلال الوظيفة العامة لتلبية مصالح شخصية، والوساطة والمحسوبية والابتزاز. والثاني الفساد المالي ويقصد به في هذه الدراسة جميع الانحرافات المالية ومخالفة قواعد الأحكام المالية التي تنظم سير العمل في مؤسسات دولة الكويت، ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية، ومن أبرز أشكاله: الرشوة، والتهرب من دفع المستحقات والضرائب، التزوير.

الاتجاهات:

تعرف الاتجاهات في هذه الدراسة أنها عبارة عن استعدادات نفسية أو عقلية متعلمة، مستمدة من التجربة والخبرة، تعمل على توجيه استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الموضوعات والمواقف التي ترتبط بموضوع هذه الدراسة، ويشير هذا التعريف إلى تحديد استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مستوى انتشار الفساد في دولة الكويت.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، حيث يعالج فيه مفهوم الفساد وأنماطه وأسبابه وآثاره وسبل مكافحته، وتقييم الفساد في دولة الكويت، ومن ثم التطرق إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد من حيث التعريف بها وأهدافها والمهام، والنظريات المفسرة والدراسات السابقة وذات الصلة.

مفهوم الفساد:

الفساد في اللغة: الفساد نقيض الصلاح، وفَسد وأفْسد ضد أصلح (ابن منظور، 1997)، والفساد يأتي بمعنى: البطُلان، فيقال فسد الشيء، أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه؛ فهو (الجدب أو القحط) كما في قوله تعالى (ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (سورة الروم، الآية 41) .ويعني الفساد: أخذ المال ظلماً، أو "السحت" و "العتو" أي المال الحرام وما خبث من المكاسب (ريهام، 2015).

وبالانجليزية فإن مصطلح Corruption مشتق من الكلمة اللاتينية Rumpere بمعنى الكسر أو الانتهاك، أي أن شيئاً ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقياً أو اجتماعياً أو قاعدة إدارية. وقد جاء الفساد في القواميس الفرنسية مذكور بمعان مختلفة، فجاء بمعنى الانحطاط الأخلاقي، والانحراف وفقدان النزاهة والأمانة وتجاهل الفضائل (ليمام، 2011).

أما الفساد اصطلاحاً فقد عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، وسوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق (Transparency International ,2010).

ويعرِّف كيدن (Caiden, 1977) الفساد الإداري بصورة عامة على أنه: "التأثير غير المشروع أو غير القانوني في القرارات العامة". أما (آل الشيخ، 2007) فيرى أنه: "سلوكيات مخالفة للأنظمة والقوانين النافذة التي تتعارض مع القيم والأخلاقيات المجتمعية والوظيفية لتحقيق مصالح مادية أو معنوية خاصة على حساب المصلحة العامة وبشكل متعمد ومقصود سواء تم ذلك بصورة سرية أو علنية". وعرفه (ريهام، 2015) بأنه "سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق أرباح خاصة "فالسلطة تتيح فرصاً عديدة للاشتراك في جرائم الفساد التي تدر أرباحا كبيرة، مما يؤكد القول بأن السلطة تؤدي إلى الفساد.

ويمكن التركيز على ثلاثة اتجاهات من الناحية التحليلية لمفهوم الفساد يركز كل منها على أحد جوانب المفهوم، وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الأول:

تناول هذا الاتجاه الخروج عن المسؤوليات الوظيفية العامة ويشير إلى خروج الموظف عن مقتضيات الوظيفة العامة والقواعد المحددة لها يتعين عليه الالتزام بها رغبة في تحقيق نفع له على حساب هذه الوظيفة، أما مكملان فيرى أن الموظف العام يرتكب الانحراف عندما يحصل على نفوذ أو خدمة في مقابل قيامه بعمل يجب عليه القيام به بحكم وظيفته دون مقابل (النجار، 2000)، ويلاحظ أن هذه التعريفات تركز على أن الفساد الإداري هو الرشوة فالموظف يهبط بالوظيفة إلى مستوى السلعة التي يتاجر بها، إذ يؤدي خدماته لمن يدفع ويحجبها عمن لا يدفع، وهنا تتم التفرقة بين المواطنين وتسيء إلى العلاقة بين الدولة ومواطنيها. واختلال الثقة بين الإدارة الحكومية وموضوعياتها. ونرى أن هذه التعريفات لا تؤدي إلى المفهوم المقصود إذ تؤدي إلى الخلط بين الفساد والثروة وأن الأخيرة ما هي إلى أحد مظاهر الفساد (الطراونة، 2010).

الاتجاه الثاني:

يشمل مجموعة من المفاهيم تركز على تعريف الفساد بأنه إدخال لمنطق السوق أو المشروع الاقتصادي على الوظيفة العامة، والانحراف يعني تعسف الموظف في

استخدام السلطة من خلال المنصب الذي يشغله من أجل تحقيق دخل أكبر على حساب الجماهير، ويشبه هذا الموظف في تعامله مع الجماهير البائع الذي يتمتع بوضع احتكاري يمكنه من استغلال الجماهير، والنتيجة هي أن لكل حالة فساد سعراً خاصاً بها يدفعها الراشي للموظف المرتشي (داغر، 2010).

الاتجاه الثالث:

ويشمل مجموعة تعريفات ترتبط مع السلوك غير الأخلاقي، فيعرف الفساد الإداري بأنه الخروج عن القواعد والمعايير الأخلاقية لتحقيق مآرب خاصة غالباً ما تكون على حساب المصلحة العامة (كليتجارد، 2007).

وبشكل عام يعرف الفساد الإداري بأنه "ظاهرة سلبية تتفشى داخل الأجهزة الإدارية لها أشكال عديدة تتحدد تلك الأشكال نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع والمنظمة والنظام القيمي وتقترن بمظاهر متنوعة كالرشوة وعلاقات القرابة والوساطة والصداقة تنشأ بفعل مسببات مختلفة هدفها الأساسي وغايتها الرئيسية إحداث انحراف في المسار الصحيح للجهاز الإداري لتحقيق أهدفا غير مشروعة فردية أو جماعية" (الفضيل، 2009).

وبمعنى آخر فإن الفساد الإداري يشمل "كل سلوك أو تصرف إيجابي أو سلبي من قبل موظف عام أو أي شخص مكلف بخدمة عامة أو ما في حكمها، يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية مادية أو معنوية أو اجتماعية سواء لنفسه أو لأشخاص آخرين على حساب المصلحة العامة، واستغلال أو استثمار سلطاته الفعلية أو المفترضة لهذه الغاية، ويشمل كذلك أفعال وتصرفات الطرف الآخر الذي يعرض أو يقدم مثل هذه المنافع وكل من يشترك أو يتوسط في ذلك"(آل الشيخ،2007).

ومفهوم الفساد الإداري مفهوم واسع يتسع بسعة أساليبه وطرقه، فقد يكون ذلك من خلال تفشى الرشوة أو المحسوبية أو التزوير أو الاختلاس أو تعيين الأقارب والأصدقاء في مناصب إدارية لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية أو يكون ذلك بعرقلة الإجراءات أو المعاملات التي سعى إليها المواطن واستغلال ذلك في الرشوة (تيشوري، 2006).

فالفساد الإداري مفهوم واسع لا يمكن أن يحويه تعريف واحد وشامل له، ولذلك ينظر إلى الفساد من خلال المفهوم الواسع، وهو الإخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص (البصول، 2003).

وتوصف ظاهرة الفساد الإداري بأنها:

1- ظاهرة سيئة تؤدي إلى إساءة استعمال السلطة الرسمية ومخالفة الأنظمة والقوانين والمعايير الأخلاقية.
2- ظاهرة تؤثر على أهداف المصلحة العامة نتيجة لتأثيرها السلبي في النظام الإداري.
3- ظاهرة نتجت عن انحرافات سلبية وبالتالي فهي ستولد إفرازات سلبية على النظام الإداري قد يتحمل أعباءها الموظفون والجمهور.
4- ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردي أو جماعي.
5- ظاهرة تهدف إلى إحداث انحراف في المسار الصحيح للنظام الإداري لتحقيق أغراض غير مشروعة.
6- ظاهرة سلبية قد تحقق عوائد غير شرعية للشخص الذي يمارسها وليس بالضرورة أن تكون هذه العوائد مالية (الفضيل، 2009).

وتتمثل أهم خصائص الفساد الإداري فيما يلي:

1- تختلف أنماط الفساد الإداري وأدواته باختلاف الجهات التي تتعامل به والمجالات التي يمارس فيها، فالفساد الإداري الذي يشيع في منظمة صحية يختلف في شكله وأسلوبه عن ذلك الذي يشيع في المنظمة الجامعية أو المنظمة الإنتاجية.
2- يتفاعل الفساد الإداري مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخاً وبيئة مشجعة لنموه وترعرعه، فالتسيب والتغيب وإهدار الوقت وغيرها من مشاكل إدارية تعد بيئة ملائمة للفساد، لكونها تحفز أصحاب المعاملات الضائعة والمتأخرة للبحث عن من يساعدهم ولو بطرق غير مشروعة.
3- يعد الفساد ظاهرة دولية، إلا أنها أكثر شيوعاً في المجتمعات المتخلفة عنها في المجتمعات المتقدمة.

4- ينتعش الفساد الإداري في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية، لكونها ظروف أزمات تشح فيها الموارد، وتضيق خلالها سبل العيش، وترتفع فيها الأسعار، ويتدنى فيها المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، الذين تضعف مقاومتهم للفساد وتتراجع لديهم القيم المضادة له، بسبب معاناتهم الشخصية والعائلية، وضغط الفئات المستفيدة – من المقاولين والمستوردين والمحتكرين – عليهم وتوريطهم ومن ثم استغلالهم بأبشع الطرق والوسائل.

5- إن ممارسات الفساد الإداري خطيرة وفادحة الضرر على الدولة يتم التخطيط لها من قبل متمرسين ومحترفين كبار، ولها وسائل وأساليب وشبكات محكمة لتنفيذ خططها بتوقيت وتدبير يجعل كشفها أو إثباتها غاية في الصعوبة، وحتى حين تكشف بعض خيوطها فإن خيوطها الأخرى تظل مجهولة. ولكي تطمس معالمها فإن جدلاً واختلافاً يثار حولها، وقد ينتهي الأمر إلى اتهام بعض الأبرياء بتسليط الأضواء عليهم أو يتظاهر الجناة بالدفاع عنهم وتبرئة ساحتهم، وهذه واحدة من الأنماط السلوكية الدفاعية التي تؤدي إلى إبقاء العناصر الفاسدة خارج دائرة الشبهة.

6- تتباين الوسائل والأساليب التي يتستر الفساد الإداري بها تبعاً للجهة التي تمارسه. فالقيادات غالباً ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه بالاعتبارات الأمنية وتغلق ملفاته بالتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عليا يتعذر الكشف عنها. أما القاعدة التي تعتمدها فهي اللجوء إلى التزوير والتدليس وتحين الفرص التي تسنح بتمرير فسادها بعيداً عن الأنظار (آل الشيخ، 2007).

وعليه، فيمكن القول بأن الفساد هو سلوك اجتماعي فردي أو جمعي أو مؤسسي غير مقبول اجتماعياً يهدف إلى تحقيق أهداف مقبولة اجتماعياً بوسائل وطرق غير مقبولة اجتماعياً. وعندما يشيع الفساد، تنمو ثقافة الفساد، وتعمم وتصبح مسيطرة على سلوكيات الكثير من الناس، ويصبح الناس يقبلون الفساد شيئاً فشيئاً، وذلك بسبب تعذر تحقيق أهداف وطموحات الناس بالطرق المقبولة اجتماعياً. وعندما تشيع ثقافة

الفساد، تصبح محاربة الفساد غاية في الصعوبة، ويصل إلى مستويات كبرى في المجتمع (المدني، 2007).

أشكال الفساد الإداري:

على الرغم من تعدد أشكال الفساد الإداري إلا أنَّ معظم هذه الأشكال هي أوجه لظاهرة واحدة تعبر عن ممارسات غير مشروعة خارجة عن القانون، وأنه تبعا لتعدد أشكال الفساد الإداري تعددت مظاهره والتي من أبرزها:

(1) الفساد الناتج عن استخدام الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية، ومن الأمثلة على ذلك: التزوير في تقدير الضرائب وتحصيلها، إقامة مشروعات وهمية، التدخل في مجرى العدالة.

(2) الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء ومثال على ذلك: انتهاك الإجراءات المتعبة لتحقيق مصلحة شخصية، التغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء، تقديم تسهيلات غير مشروعة.

(3) الفساد الناتج عن السرقة العامة، ومثال على ذلك: التلاعب بالأسعار، والتلاعب بنظم الحوافز والمكافآت.

(4) الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخري من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.

(5) المحسوبية: وتشير الى تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة، دون أن يكونوا مستحقين لها.

(6) المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة.

(7) الواسطة: وتشير الى التدخل لصلح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق.

(8) نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

(9) الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل التستر على الشخص المتصف بالفساد (اليوسف، 2002؛ الصالح، 2006).

ويمكن تقسيم الفساد في أجهزة الدولة حسب درجة خطورتها إلى أربع مجموعات، وهي:

الفساد المتعلق بالانحرافات الوظيفية أو التنظيمية وتتمثل في الانتهاكات التي يرتكبها موظفي القطاع العام أثناء تأدية الوظيفة الرسمية، والتي تضر بالعمل وانتظامه، كعدم الحضور والانصراف في الأوقات المحددة للعمل الرسمي، الامتناع عن أداء العمل أو تأخيره، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء الأسرار الوظيفية.

أسباب الفساد في القطاع العام الكويتي:

تعود أسباب انتشار الفساد في القطاع العام في جذورها إلى سياسات الحكومة، والممارسات البيروقراطية، والتطور السياسي، والتاريخ الاجتماعي، وبشكل عام تتمثل أهم أسباب الفساد فيما يلي:

1. عدم وجود قوانين رادعة للفساد بشكل صارم تجعل الإقدام عليه مخاطرة كبيرة، فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين غالبية الدول النامية لا تشكل رادعاً عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، إضافة إلى وجود الحصانة التي تحمي رجال السياسة من الملاحقة القانونية والخضوع للمساءلة.
2. سيادة الشعور بالاغتراب لدي المواطن العادي وبأن القانون لا يطبق سوى على الفقراء وظهور قضايا فساد يكون المتورطين فيها رؤساء الأجهزة الأمنية وكبار المسئولين، مما يؤدى للشعور بغياب العدالة وضعفها وسقوط قطاعات واسعة من الشباب فريسة البطالة والمخدرات.
3. احتفاظ الدولة بثروة هائلة – منشآت وممتلكات وموارد طبيعية – وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال، حتى ولو كانت خاصة، مما يعطي المسؤولين الحكوميين سلطات استثنائية، وفرصاً كثيرة لالتماس الرشوة، ونطاقاً واسعاً لنهب الثروات العامة.

4. تمتع المسئولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى وتحقيق ربح مادي من الشركات في (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات.
5. تطور وسائل الاتصالات والانترنت.
6. النزوع نحو آليات اقتصاد السوق، وخصصة القطاع العام.
7. تحرير التجارة وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود.
8. تعدد التشريعات القانونية نتيجة للتغيرات السريعة الحاصلة في العالم، وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبته (اليوسف، 2007).

ويمكن تصنيف هذه الأسباب على النحو التالي:

1-الأسباب الشخصية: وهي تلك المرتبطة بشخصية الفاسد وسلوكه من مثل الخلل في الشخصية، والقصور في الصفات الأخلاقية، كأن تكون صفة الطمع لديه متأصلة على الرغم من تمتعه بمستوى مادي قد لا يدفعه إلى ممارسة هذا السلوك، إلا أنه يقدم عليه، أي أنه مصاب بحب الاستغلال وجمع الأموال والابتزاز بأية طريقة (داغر، 2010).

2-الأسباب المؤسسية: وهي تلك المتعلقة بالإجراءات والأنظمة الداخلية المعمول بها داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها، واللامركزية الإدارية التي تزيد من مصادر اتخاذ القرارات، كما أن عدم تحديد الجهة الرئيسية في اتخاذ القرارات يؤدي إلى حالات فساد متعمدة لوجود تعدد في الجهات التي تصدر القرارات، إضافة إلى ذلك عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، وإعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة، وكبر حجم بعض مشاريع القطاع العام وصرف مبالغ طائلة عليها والتي تغري بعض الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة، وأيضا عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وعدم شفافية القوانين والتشريعات المرتبطة بالفساد، حيث تغيب هذه السمة لدى

العديد من الدول وعلى الأخص في بلدان العالم الثالث؛ الأمر الذي يجعل القوانين غير واضحة وقابلة للتفسير بصورة خاطئة، إضافة إلى عدم الإعلان المناسب عن أية تغييرات على هذه القوانين مما يفقدها فاعليتها وتصبح أداة فعالة لانتشار الفساد واستشرائه (الشهابي، 2001).

3-الأسباب المجتمعية: وهي المرتبطة في النظام المجتمعي في ضبط الإجراءات القانونية التي تتعلق بالرقابة والمتابعة، إضافة إلى ترك ثغرات كبيرة تشجع المستعدين لممارسة الفساد إلى الدخول فيها، فمثلاً تدني أجور الموظفين وعدم المركزية في القرار وغيرها من الثغرات الأخرى، جميعها تساعد على انتشار الفساد وغرس جذوره في المجتمع وممارسة دوره بإنهاك مؤسسات المجتمع المختلفة وتعطيل إمكانياتها.

4-الأسباب الثقافية: وهي المتعلقة بالثقافة السائدة التي تشجع الفساد، من مثل قبول الرشاوى، وتسهيل المعاملات غير الشرعية، ووجود رموز فاسدين يكونون قدوة للموظفين الأقل درجة وظيفية (العتيبي، 2009).

ويمكن تلخِيص أسباب ظاهرة الفساد في الدول النامية ومنها دولة الكويت على النحو التالي:

1. تمتع المسؤولين الحكوميين (العموميين) بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى وتحقيق ربح مادي من الشركات في (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات.
2. التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة ما، مثل قيود التجارة (الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، قوائم المسموح والممنوع استيراده، إلخ) والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل (الإعانات والاقتطاعات الضريبية) وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف، وخطط توزيع النقد الأجنبي، وتوفير القروض تحت رقابة حكومية.

3. استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي.
4. ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها في كثير من الدول النامية، كالأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، وهذا يؤدي إلى غياب قوة الموازنة المهمة في هذه المجتمعات بين الدولة وهذه المؤسسات، مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستمرار نموها.
5. سياسة الخصخصة وتحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص وما يشوب هذه السياسة من فساد في التقييم المالي لهذه الشركات وبشكل فاضح لصالح بعض المستثمرين سواء من الداخل أو الخارج (القدور، 2009).

وسائل مكافحة الفساد

حظي موضوع مكافحة الفساد في دولة الكويت باهتمام كبير على جميع المستويات المحلية والدولية، فعلى المستوى المحلي نجده يحتل مكانة متقدمة في برامج الحكومة الكويتية، ويشكل قضية من القضايا التي تشغل مختلف فئات المجتمع المحلي الكويتي (العتيبي، 2009). أما على المستوى الدولي فيحظي موضوع مكافحة الفساد باهتمام العديد من المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي تؤكد على ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الفساد (البصول، 2003).

إن تعقد ظاهرة الفساد الإداري والمالي في دولة الكويت وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة ونتيجة لآثارها السلبية على الدولة، فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة من أهمها تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة، كما أنه يمكن تنفيذ وتطبيق الإجراءات التالية:

1. النزاهة: وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن مفهوم النزاهة يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل مفهوم الشفافية بنظم وإجراءات عملية (اللامي،2007).
2. تطوير الجهاز القضائي، والتزام السلطة التنفيذية باحترام أحكامها.

3. تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، ومن الأمثلة على ذلك قانون إشهار الذمة المالية لذوي المناصب العليا، أو من تتطلب طبيعة وظيفته ذلك من الموظفين العموميين، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الاطلاع على المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة (الجوهري، 2001).
4. تطوير دور الرقابة والمساءلة البرلمانية على السلطة التنفيذية أي استجواب الوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراءات طرح الثقة بالحكومة.
5. تعزيز دور الهيئات الرقابية الحكومية المالية والإدارية التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استخدام السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

وقد حدّد (آل الشيخ، 2007) بعض الوسائل لمكافحة الفساد الإداري والمالي، منها: العمل بالإصلاحات الإدارية والترتيبات الوقائية، ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والأساليب الوقائية بهدف منع حدوث حالات الانحراف ومقاضاة المخالفين داخل الجهاز الإداري، ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والأساليب العلاجية بهدف معالجة حالات الانحراف. وكذلك فإن التوجهين السابقين لا يعتبر أحدهما بديلا عن الآخر، لكن أحدهما مكملا للآخر وباجتماعهما يكونان منظومة متكاملة يطلق عليها منظومة احتواء الفساد، هدفها الأساسي احتواء ظاهرة الفساد وتحجيمها ومن ثم القضاء عليها، وأن هذه المنظومة تعمل باتجاهين وكل اتجاه له خططه وسياساته التي تحول دون وقوع حالات الانحراف أو معالجتها.

سبل مواجهة الفساد في دولة الكويت

أما على الصعيد المحلي في الكويت، فيمكن تفعيل سبل مكافحة الفساد من خلال ما يلي:

1. زيادة الاهتمام بالمسائلة الإدارية من قبل الإدارات المتوسطة والعليا في مراكز الوزارات، ومن قبل هيئة مكافحة الفساد.

2. العمل على تكثيف جهود التوعية الإدارية من خلال الرقابة على أعمال الإدارة وإظهار جوانب الخلل فيها.
3. الاهتمام بعملية تقييم الأداء الوظيفي ووضع أسس واضحة لعملية التقييم.
4. تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الفساد وعدم التهاون مع كبار المسئولين
5. الاستفادة من تجارب الدول والهيئات العالمية في مجال وضع برامج جديدة لمحاربة الفساد.
6. تشجيع الموظفين المتميزين والملتزمين بأخلاقيات العمل مادياً ومعنوياً.
7. تنمية الوازع الديني والأخلاق الحميدة من خلال عقد الدورات التوعية والندوات (الجمعية الكويتية لمكافحة الفساد، 2015).

تقييم الفساد في دولة الكويت:

هناك عدة جهات عالمية تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية لتقييم حالة الفساد في دول العالم يتم نشرها بشكل سنوي على المواقع الالكترونية، وتستند في قياس هذه المؤشرات على المسوح الميدانية العالمية، ومراجعة التقارير الصادرة عن المؤسسات العالمية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد، ومن أهم المصادر الدولية التي يتم الاعتماد عليها لتقييم الفساد حول العالم، البنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، والمنتدى الاقتصادي العالمي.

ولتقييم الفساد في الكويت تم الاعتماد على مؤشرين رئيسين، هما: مؤشر ضبط الفساد، ومؤشر مدركات الفساد.

1- مؤشر ضبط الفساد: هو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي ويتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، مثل مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، ومؤشرات الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية ، ومؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي ، ويقيس هذا المؤشر الفساد بين المسئولين الحكوميين، والفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، ومدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الموظفين الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية، وتتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين – 2.5 و + 2.5 والقيم العليا هي

الأفضل، ويبين الجدول (1) تطور هذا المؤشر في الكويت خلال الفترة (2005–2013).

الجدول (1)

مؤشر ضبط الفساد في دولة الكويت للفترة (2005–2013)

السنة	مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption
2005	0.29
2006	0.33
2007	0.35
2008	0.39
2009	0.35
2010	0.27
2011	0.20
2012	0.18
2013	0.14

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، 2014.

ويتضح من الجدول (1) أن الكويت قد شهدت تراجعاً كبيراً في مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة (2005–2013م) فقد تراجع المؤشر بمقدار 0.15 ، وبلغ المعدل العام لمؤشر ضبط الفساد خلال هذه الفترة (0.27) بانحراف معياري (0.11)، وهذه القيم من المؤشر تظهر تراجعاً كبيراً في ضبط الفساد، والتحكم فيه، الأمر الذي يشير إلى أن الفساد يزداد بصفة عامة في دولة الكويت.

مؤشر مدركات الفساد

يصدر هذا المؤشر من منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993، ومقرها "برلين"، وحسب موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام (منظمة الشفافية الدولية، 2014)، وتعتمد المنظمة في

تطويرها للمؤشر على معلومات ثانوية حول الفساد ، تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استناداً على الاستطلاعات والمسوحات المصممة لهذا الغرض، فعلى سبيل المثال استند مؤشر مدركات الفساد لسنة 2013م، على عدة مصادر اشتملت على البيانات الصادرة من البنك الدولي، ووحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الايكونوميست، والمجموعة الدولية لتطوير الإدارة، والمجموعة الدولية للتجارة، ومجموعة استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومركز أبحاث الأسواق الدولية. وفيما يتعلق بتفسير المؤشر يلاحظ أنه على الرغم من استخدام المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية، إلا أن القيمة الرقمية تعتبر أهم بكثير في التدليل على مستوى الفساد المدرك. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 – 10) نقاط، حيث تعبر القيمة القصوى (10 نقاط) إلى انعدام الفساد "نظيف جداً"، بينما تعبر القيمة (صفر نقطة) على أن الفساد أكثر ما يكون عند هذه الدرجة "فاسد جداً". ولحساب المؤشر يتم أخذ عينة من الدولة، فمثلا في عام 2013م تم أخذ عينة مكونة من 177 دولة.

ويوضح الجدول (2) تصنيف الدول العربية حسب هذا المؤشر لسنة 2012 و 2013، مع بيان قيمة التغير والترتيب (منظمة الشفافية الدولية، 2014).

الجدول (2)

الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد (CPI)

الرقم	الدولة	مؤشر مدركات الفساد 2013	مؤشر مدركات الفساد 2012	قيمة التغير	الترتيب
1	الإمارات العربية المتحدة	6.9	6.8	0.10	26
2	قطر	6.8	6.8	0.00	28
3	البحرين	4.8	5.1	-0.30	57
4	عُمان	4.7	4.7	0.00	61
5	السعودية	4.6	4.4	0.20	63
6	الأردن	4.5	4.8	-0.30	66
7	الكويت	4.3	4.4	-0.10	69
8	تونس	4.1	4.1	0.00	77
9	المغرب	3.7	3.7	0.00	91
10	الجزائر	3.6	3.4	0.20	94
11	جيبوتي	3.6	3.6	0.00	94
12	مصر	3.2	3.2	0.00	114
13	موريتانيا	3	3.1	-0.10	119
14	لبنان	2.8	3	-0.20	127
15	اليمن	1.8	2.3	-0.50	167
16	سوريا	1.7	2.6	-0.90	168
17	العراق	1.6	1.8	-0.20	171
18	ليبيا	1.5	2.1	-0.60	172
19	السودان	1.1	1.3	-0.20	174
20	الصومال	0.8	0.8	0.00	175

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، 2015.

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن دولة الكويت قد حلت في الترتيب السابع عربياً والترتيب 69 عالمياً، وأن المؤشر قدر تراجع بمقدار 0.10 بين عامي 2013 و 2014م.

ويوضح الجدول (3) قيمة مؤشر مدركات الفساد في دولة الكويت للفترة (2005–2014).

الجدول (3)

مؤشر مدركات الفساد في الكويت خلال الفترة (2004–2014)

السنة	مؤشر مدركات الفساد	الترتيب
2005	5.8	50
2006	5.3	42
2007	4.7	53
2008	5.1	58
2009	5.0	60
2010	4.7	55
2011	4.5	54
2012	4.4	66
2013	4.3	69
2014	4.1	67

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، 2015.

يلاحظ من الجدول (3) أن دولة الكويت قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة الممتدة بين (2005–2014م) فقد تراجع المؤشر بمقدار 1.4 نقطة، وبلغ المعدل العام لمدركات الفساد خلال هذه الفترة (4.77 نقطة) بانحراف معياري (0.39). وقد شهد عام 2005 أعلى قيمة لمدركات الفساد والتي بلغت 5.8 درجة، وكانت أقل قيمة لمدركات الفساد عام 2014، حيث بلغت قيمة مدركات الفساد 4.1 %، وعلى الرغم من التحسن الطفيف لترتيب الكويت عالميا عام 2014 حيث بلغ ترتيبها (67) مقارنة بعام 2013م حيث كان ترتيبها(69) إلا أنها مازالت في المرتبة الأخيرة خليجيا وبتقييم النقاط فهي أقربً إلى تقييم (فاسد جداً) منه إلى (نظيف جداً) (Transparency International, 2010).

أما على مستوى الدول العربية والخليجية فقد تراجعت الكويت على مؤشر مدركات الفساد في ترتيبها على مستوى الدول العربية من الترتيب الخامس إلى الترتيب السادس، وعلى مستوى دول الخليج العربي فقد تراجعت إلى المرتبة الأخيرة، جدول (4).

الجدول (4)

مؤشر مدركات الفساد في الكويت خلال الفترة (2004-2014)

الدولة	الترتيب في دول الخليج	الترتيب عالمياً
الإمارات العربية المتحدة	1	25
قطر	2	26
السعودية	3	55
البحرين	4	55
عمان	5	64
الكويت	6	67

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، 2015

وبالإشارة إلى الجدول (4) تعزو الجمعية الكويتية لمكافحة الفساد نتائج التراجع الحاد لدولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد إلى المرتبة الأخيرة في دول الخليج العربي والترتيب 67 عالمياً، إلى غياب الجهود الهادفة لتحسين صورة الكويت عالميا

على مستوى الشفافية والنزاهة، بالإضافة إلى ما أثير بشأن قضايا الفساد في الدولة، مثل قضية الإيداعات المليونية، التي أتهم فيها مجلس النواب، وما أثير بشأن التحويلات الخارجية، وغياب الشفافية في مجريات بعض المشاريع والصفقات، مثل صفقة "الداو" وتراجع الكويت عن بعض الصفقات، بالإضافة إلى عدم الجدية في محاسبة المتسببين في الخسائر الكبيرة التي منيت بها الكويت من جراء بعض الصفقات الخاسرة (الجمعية الكويتية لمكافحة الفساد، 2015).

الهيئة العامة لمكافحة الفساد "التعريف والأهداف والمهام"

تعرف الهيئة العامة لمكافحة الفساد، بأنها هيئة مستقلة محايدة أُنشئت بموجب المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 والصادر بتاريخ 2012/12/29، وقد جاء إنشاء هذه الهيئة كاستجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي نصت في المادة السادسة على أن "تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة ما مرت به دولة الكويت من أزمات نجم عنها إخفاقات شابت العمل في العديد من أجهزة الدولة وتسببت في كثير من مظاهر الفساد (الهيئة العامة لمكافحة الفساد، 2015).

ومن خلال البحث عن تعريفات محددة للهيئة لم يتم إيجاد تعريف شامل، وقد تم تعريف الهيئة العامة لمكافحة الفساد في هذه الدراسة بأنها: هيئة مستقلة ماليا وإداريا، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وترتبط برئاسة الوزراء مباشرة، وتؤدي عملها بكل حياد دون تأثير من أية جهة كانت، وليس لأحد الحق في التدخل في مجال عملها، ويكون مقرها الرئيس مدينة الكويت، ولها أن تنشئ فروعا أو مكاتب داخل دولة الكويت بحسب الحاجة.

وكذلك الحال في القانون الأردني حيث لم يتم تعريف هيئة مكافحة الفساد الأردنية بشكل محدد كما هو الحال في دولة الكويت، ولكن يمكن تعريف هيئة مكافحة الفساد من المادة الثالثة من قانون الهيئة التي نصت على: تنشأ في المملكة الأردنية الهاشمية هيئة تسمى هيئة مكافحة الفساد، ترتبط برئيس الوزراء وتتمتع بشخصية

اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها وحق إبرام العقود والتقاضي، وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني، ورئيس النيابة العامة الإدارية في الدعاوى الإدارية، وتتمتع الهيئة في ممارسة مهامها وأعمالها بحرية واستقلالية دون أي تأثير أو تدخل من أية جهة كانت، ويكون مركز الهيئة في عمان (مرصد الإصلاح الأردني، 2015).

أهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

حددت المادة (4) من المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة، هذه الأهداف فيما يلي:

أولاً: إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.

ثانياً : تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006.

ثالثاً: العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وأثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون.

رابعاً: حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية.

خامساً: حماية المبلغين عن الفساد.

سادساً: تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

سابعاً: تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه(الهيئة العامة لمكافحة الفساد، 2015).

مهام واختصاصات الهيئة:

حددت المادة (5) من المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت على أن مهام واختصاصات الهيئة كما يلي:

1. وضع إستراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
2. تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها. وفي حال التأكد من أنها تشكل شبهة جريمة، يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.
3. تلقي إقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها.
4. حماية المبلغين عن الفساد وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
5. إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
6. متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.
7. دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الكويت أو انضمت إليها وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.
8. التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد وتمثيل الكويت في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

9. دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
10. التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية أفراد المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
11. اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.
12. طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها.
13. إعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.
14. الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.
15. إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.
16. أي مهام أو اختصاصات أخرى تناط بها (الهيئة العامة لمكافحة الفساد، 2015).

الاختصاصات الرقابية للهيئة العامة لمكافحة الفساد:

(1) التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود، المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد، أو أنه أبرم، أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.

(2) إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال، مع إبلاغ رئيس الجهة –

التي يتبعها الموظف المخالف – بذلك، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، ولها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية وفقاً لما يقضي به النظام – في شأن من توافرت أدلة أو قرائن تدل على ارتكابه أفعالاً تدخل في مفهوم الفساد. وفي جميع الأحوال، إذا رأت الهيئة أن تلك المخالفات والتجاوزات تمثل بعدا مؤسسيا لأي من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة؛ فعليها رفع الأمر إلى السلطات العليا لاتخاذ الإجراء المناسب.

(3) متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تكون الدولة طرفًا فيها، لما كان للهيئة الحق في تمثيل الدولة في المؤتمرات والمحافل الدولية التي تعقد لهدف مكافحة الفساد.

(4) توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، والتحقق من صحتها، واتخاذ ما يلزم في شأنها، وتحديد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم، والآلية والضوابط اللازمة لذلك؛ وذلك لتيسير السبيل أمام المواطنين الشرفاء الذين لديهم معلومات تفيد في الكشف عن جرائم فساد (الهيئة العامة لمكافحة الفساد، 2015).

الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الإداري على نطاق عالمي وهي:

1 . منظمة الأمم المتحدة

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد لما له من مخاطر وتهديد على استقرار وأمن المجتمعات، كما وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت إليها كثير من دول العالم.

2 . البنك الدولي

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

3 . صندوق النقد الدولي

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائقاً في عملية التنمية الاقتصادية .

4 . منظمة الثقافة العالمية

أنشأت هذه المنظمة سنة 1993 وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية، والمرونة، والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية (Transparency International, 2015).

أما محلياً في دولة الكويت فبالإضافة للهيئة العامة لمكافحة الفساد التي تم الإشارة إليها، فهناك ثلاث مؤسسات رقابة تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وهي:

أ . هيئة النزاهة العامة :

أنشأت هيئة النزاهة بموجب الأمر 55 لسنة 2004 ، مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال :

(1) وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

(2) عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف، وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية .

ب . المفتشون العامون:

أنشأت مكاتب المفتشين العاميين بموجب الأمر 57 لسنة 2004 في الوزارات كافة، مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة، والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

جـ . ديوان الرقابة والمحاسبة المالية :

وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في الكويت، أنشأت بموجب الأمر 77 لسنة 2004 مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي (الجمعية الكويتية لمكافحة الفساد، 2015).

2.2 النظريات المفسرة لموضوع الدراسة:

النظرية البنائية الوظيفية

من أبرز النظريات المفسرة لموضوع الدراسة "النظرية البنائية الوظيفية" والتي تؤكد على أن الجريمة في المجتمع ما هي إلا حصيلة خلل في البناء الاجتماعي وخلل الوظائف والقيم المجتمعية والاقتصادية والسياسية. هذا الخلل يقود إلى عدم تمكن بعض الأفراد والجماعات من تحقيق إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم وطموحاتهم بالطرق التي حددتها الأنساق الاجتماعية مما يدفعهم إلى تحقيق ذلك بطرق غير مشروعة وغير مقبولة، فالأشخاص الذين يرغبون في تحقيق الثروة والمكانة الاجتماعية بالطرق القانونية المشروعة ولكنهم يفشلون في ذلك، ويلجئون إلى طرق ملتوية وسلوكيات غير مشروعة مثل ارتكاب جرائم الفساد بأشكاله المختلفة (الوريكات، 2008).

ويرى ميرتون (Merton, 1961) أن الانحراف والجريمة تحدثان عندما يحصل تعارض وتصارع بين الأهداف والطرق المشروعة لتحقيقها، فبؤرة الاهتمام

بـالأمن تتبـع مـن الأهداف والطموحـات الكبيـرة التـي تعززهـا حيـاة المدينـة وعدم القدرة على تحقيق هذه الأهداف، ويكون ذلك بصورة أوضح من خلال الأحلام والطموحات التي يحملها الأفراد في عملية التحضر والانتقال للعمل في المدن لتحقيق ذلك، وعند الفشل في الوصول إلى تلك الأهداف أو بعضها فإن الأفراد والجماعات تسعى بكل السبل والوسائل غير المشروعة لتحقيق ذلك مما يرفع من معدلات الانحراف والجريمة بين السكان الجدد في المراكز الحضرية مقارنة بالسكان الأصليين.

ومن أبرز الاتجاهات التي ترى أن الجريمة سلوك مكتسب ويتم من خلال عملية التعلم، حيث ترتبط عمليـة التعلم بـالتعزيز الـذي يعمـل بمثابـة الثواب والعقـاب، ويـرى تريسـلر "Trasler" أن الفـرد يـتعلم كيـف لا يكـون منحرفـاً أو مجرمـاً بواسـطة عمليـة تدريبيـة مـن خـلال وضـعه فـي حالـة مـن القلـق والخـوف والعقوبـة مـن فعـل أي سـلوك انحرافـي أو إجرامـي حيـث يـرى أن معظـم المجـرمين لـم يعـاقبوا بشـكل كـافٍ أثنـاء طفولتهم، وقد أكد تريسلر على أهمية ربط الأطفال بأسرهم خصوصا الآباء والأبناء . ومن هنا يمكن القول بأن انشغال الآباء والأمهات وابتعادهم عن أبنائهم في المراكز الحضرية وعدم اهتمامهم بتعليم القيم الاجتماعية والوطنية لأبنائهم سوف يعزز لديهم السلوك ألانحرافي والإجرامي (Trasler, 1962).

أمـا العـالم الفرنسـي "تـارد" Gabriel Tarde (1843-1904) فيرى أن السلوك الاجرامي يتعلمه الفرد مثل تعلم أي مهنة عن طريق المحاكاة والتقليد والاختلاط وهو بهذا لا يعتبر الجريمة شيئًا موروثا من السلف للخلف عن طريق الوراثة(Berkowitz, 1980). وقـد أيـده فـي ذلـك كـل مـن سـذرلاند ودونالـد كريسـي (Sutherland & Cresey, 1974), اللذان أكدا على عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل والاتصـال خصوصـا فـي الجماعـات الأوليـة والتـي تمتـاز بكثافـة الاتصـال مـن جهـة والاتصال المباشر من جهة أخرى. ومن هنا فقد قلل العالمان من الطرق غير المباشرة مثـل الأفـلام والمجـالات والمسلسـلات التلفزيونيـة . كمـا أشـارا إلـى أن عمليـة الـتعلم تتضمن الطرق والوسائل التي تتم بها الجرائم، بالإضافة إلى الاتجاهات والمبررات في

ارتكاب الجريمة، فالنظرة إلى القيم والقوانين والشرائع تختلف باختلاف النظرة أليها سواء كانت نظرة قبول واحترام أو نظرة رفض وكراهية.

ويرى (إميل دوركايم) Durkheim (1858–1917) عالم الاجتماع الفرنسي أن المجتمع هو الذي يحدد أنماط التصرفات المقبولة وهو الذي يحدد طبيعة الأفعال الإجرامية، وهذه تختلف زمانياً ومكانيًاً وتصاحب عملية التغير الاجتماعي. ولا ينكر "دوركايم" أن السلوكيات الإجرامية هي أشكال مرضية وان الاتفاق الجمعي عليها حدد العقوبات لهذه الأمراض (البداينة وآخرون، 2013).

وينطلق دور كايم في التأكيد على الأصالة الفردية التي لا بد لها أن تعبر عن نفسها من أجل التقدم المجتمعي فالتعبير عن النماذج الامتثالية لا بد وان يقابل بالتعبير عن النماذج الانحرافية. فالحرية الفكرية في العالم الغربي ما كانت لتتحقق لو لم تخرق القوانين من قبل إفراد كانوا يصنفون في الماضي على أنهم مجرمين ومثال ذلك أن مؤسسي الولايات المتحدة كانوا ينعتون من قبل بريطانيا على أنهم مجرمين، وأما ميرتون فقد حدد خمسة أصناف ونماذج للتكيف داخل المجتمع على أساس النظرة إلى الأهداف ووسائل تحقيقها بدئها بالنموذج الامتثالي، وهو الذي يؤمن بالهدف ويتبع الطرق المشروعة لتحقيق الهدف، والنموذج ألابتداعي وهو الذي يؤمن بالهدف ويعجز عن تحقيقه بالوسائل المشروعة ويبتدع وسائل غير مشروعة لتحقيق ذلك، والنموذج الطقوسي الذي لم يؤمن بالأهداف ولكنه حافظ على الامتثال للقيم والمعايير، أما النموذج الرابع فهو النموذج ألانسحابي الذي لا يؤمن بالأهداف والوسائل ولا يفكر أصحابه باستبدالها إنما ينسحبون من المجتمع ولا يشاركون فيه، أما النموذج الخامس والأخير فهم المتمردون والثوريون الذين لا يؤمنون بالأهداف والوسائل ويرفضونها، ويعملون على تغييرها بإيجاد نظام اجتماعي جديد وبذلك فهم يحاولون استبدال الأهداف والوسائل معًا وبشكل عملي وهذا النمط هو أداة التغير الاجتماعي (Johnson, 2005).

وبالنسبة لمكافحة جرائم الفساد بأنواعه والحد منها، فتحسين الأداء وتفعيل الرقابة وآلياتها من خلال الأنظمة والرقابة هو في واقع الأمر تطوير وإعادة تكيف

للوظائف، وتأقلم مع البيئة المحيطة الجديدة للنسق الإداري. وتحسين للتناسق والتكامل فيما بينها، وتأقلماً للتطور مع التغيرات والتحولات في البيئة المحيطة، حيث إن العلاقة بين مزيد من تفعيل دور الشفافية والمساءلة في بيئة العمل في القطاعات الحكومية يعني التقليل والحد من جرائم الفساد الإداري لأن العلاقة بينهما عكسية.

من ناحية أخرى فإن تطبيق الرقابة من خلال الأجهزة الحكومية المختصة بذلك يوفر الوقت والجهد والمال والكثير من الإجراءات البيروقراطية، وتشعر الموظف الحكومي بالضبط، وفعالية الرقابة، والتي تنعكس على سلوكه وتجعل من المسؤوليات الأخلاقية لديه قضية مهمة؛ لأن الموظف الذي يعمل أو يقدم الخدمة يعلم أن هناك جهات تراقب عمله وتتابع أدائه، وتقدر له جهده ووقت تأديته العمل، كما أن تطبيق الشفافية والمساءلة في العمل سوف يضمن رفض الموظفين إنجاز أي معاملة أو تقديم أي خدمة في حالة مخالفتها للأنظمة والتعليمات المكتوبة والمعلومة للجميع.

نظرية الصراع

يرى ثورستين سيللين (Thorsten sellin) في كتابه صراع الثقافة والجريمة عام 1938م بأن تنشئة الأفراد تتم من خلال القيم الثقافية المحددة للسلوك السوي، ويختلف محتوى ومضمون هذه المعايير من ثقافة لأخرى. ولما كان المجتمع يتكون من جماعات متباينة الثقافات فإن الجماعة التي تتمتع بالقوة الاجتماعية أو السلطة السياسية هي التي سوف تتمكن من فرض معاييرها الثقافية على تعريف وتحديد ما هو جريمة أو سلوك منحرف (وليامز ومكشان، 1996).

وحسب هذه النظرية فإن التعريف القانوني للجريمة يمثل معيارا سلوكيا لجماعة اجتماعية بعينها وليس للمجتمع ككل، وبالتالي فإن الناس يكونون في حالة صراع مع التعريفات القانونية للسلوك سواء عن عمد أو مصادفة، فلو كانت الثقافة السائدة أو المسيطرة لا تسمح له بذلك، فإن سلوكهم هنا سوف ينظر إليه باعتباره سلوكا إجراميا وأوضح سيلين Sellin أنه كلما أصبحت الثقافة في المجتمع أكثر تعقيداً زادت فرصة الفشل فى الاتفاق بين معايير هذه الجماعات وحدد سيللين شكلين أساسين من أشكال الصراع (Gennaro & Ronald, 1994)

أ . الصراع الأولي: . وهو الصراع الذي ينشأ بين ثقافتين مختلفتين مثل الذي يحدث ما بين الثقافة القائمة والمهاجرين الجدد (الوافدين).

ب . الصراع الثانوي: . وهو الذي يحدث داخل ثقافة واحدة تضم ثقافات فرعية مختلفة لكل منها معاييرها الخاصة.

وجدير بالذكر أن الصراع الثقافي ولاسيما المتمثل في الصراع بين القيم عادة ما يكون في أشد حالاته في الثقافات التي تمر بمرحلة انتقالية كما هو الحال في الثقافة العربية حيث يوجد هناك صراع حاد في القيم بين الأجيال المختلفة، وبين الثقافات الفرعية، وبين قيم المتعلمين وغير المتعلمين (الحسن، 2005).

ويرى سيلين Sellin أن قواعد السلوك تتحدد من خلال الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، والتي قد يشوب قيمها التنازع والتصارع مع قيم جماعات أخرى تتواجد في محيط الفرد الاجتماعي.

وبناء على هذه النظرية يمكن تفسير جرائم الفساد في المجتمع من خلال الصراع الثقافي الذي يعيشه الأفراد بين القيم المعاصرة والقيم التقليدية، إن هذا من شأنه أن يوجد تباعدا بين الأفراد نفسيا وفكريا، وهذا يدفع بعض الأفراد إلى التجمع معا في شكل يسمى الثقافة المضادة، ذلك النمط أو التضامن يتميز بابتعاده المتعمد والمقصود عن النظام الاجتماعي والثقافي والاقتصادي القائم، وأحيانا الهجوم عليه بصور وأشكال متعددة (Clemens & Simon, 1989).

نظرية الاختلاط التفاضلي (سذرلاند) (Sutherland, 1947).

قدَّم العالم الأمريكي سذرلاند نظرية المخالطة التفاضلية؛ بهدف تفسير شكلين من أشكال الجريمة، الأول لتفسير أسباب اختلاف معدلات الجريمة باختلاف الجماعات، والثاني لتفسير الجريمة الفردية، وهي التي يرتكبها الأفراد دون الجماعات، حيث يُرجع "سذرلاند" سبب الجريمة الفردية إلى (المخالطة التفاضلية) Differential Association، تقوم هذه النظرية على الأسس التالية التي أوضحها سذرلاند (Sutherland, 1947):

1. السلوك الإجرامي متعلم.

2. يُتعلم السلوك الإجرامي بالتفاعل مع أشخاص آخرين في عملية الاتصال.
3. الجزء الأساسي لتعلم السلوك الإجرامي يحدث في نطاق جماعات الأشخاص ذات العلاقات الودية الحميمة.
4. حينما يكون السلوك الإجرامي متعلماً، فان التعلم يتضمن فنون ارتكاب الجريمة الذي يكون أحياناً في غاية التعقيد، وفي بعض الأحيان في غاية البساطة.
5. الاتجاه المحدد للدوافع والحوافز يتم تعلمه من تعاريف النصوص القانونية لما هو محبذ أو غير محبذ.
6. يصبح الشخص منحرفاً بسبب رجحان كفة التعريفات التي تحبذ انتهاك القانون على الآراء أو التعريفات التي لا تحبذ انتهاكها.
7. قد تختلف العلاقات التفاضلية من حيث تكرارها، واستمرارها وأسبقيتها وشدتها.
8. إن عملية تعلم السلوك الإجرامي تتم عن طريق الاختلاط بالنماذج الإجرامية والتي تتضمن كل الآليات التي يتضمنها أي تعلم أخر.
9. مع أن السلوك الإجرامي هو تعبير عن حاجات وقيم عامة، فإنه لا يفسر بهذه الحاجات والقيم العامة، لأن السلوك غير الإجرامي هو أيضاً تعبير عن نفس الحاجات والقيم.

وحسب نظرية الاختلاط التفاضلي لسذرلاند، تفُسر هذه النظرية قيام الأفراد بارتكاب جريمة الفساد عند اختلاطهم مع أشخاص تربطهم بهم علاقات في العمل وخارج العمل، مما يخلق تعريفات مشتركة لهؤلاء الأفراد لسلوك الفساد ويجعل عملية انتهاك القانون "الفساد" عملية احتمالية حدوثها عالية، وتفاعل الأشخاص وعلاقاتهم بالفاسدين لها يجعلهم يتعلمون كيفية ارتكاب أشكال الفساد، حيث أن الفساد يتم عن طريق عملية التعلم من خلال الترابط والاختلاط مع النماذج الفاسدة، فوجود زملاء في المراتب الوظيفية الأعلى وممن هم فاسدين يعني وجود موظفين فاسدين في ظل وجود علاقة ترابط ما بين الإدارة والموظفين، وهذا يفسر وجود شبكات من الفساد بين مجموعات ترتبط بأعمال أو تربطها علاقة قرابة أو نسب.

3.2 الدراسات السابقة وذات الصلة:

على الرغم من أهمية دور الهيئات العامة لمكافحة الفساد وتنامي دورها في الوقت الحاضر كطريقة وإجراء للتقليص والحد من الفساد الإداري والمالي في مختلف القطاعات الإدارية والمالية، إلا أن الملاحظ قلة ومحدودية الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دورها في الوقاية والحد من جرائم الفساد الإداري والمالي، وسيتم تناول بعض هذه الدراسات السابقة وذات الصلة حسب حداثتها، كالتالي:

أولاً- الدراسات العربية:

دراسة (المجالي، 2014) والتي جاءت بعنوان "**دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع العام من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الأردني**"، هدفت الدراسة التعرف على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في القطاع العام في الأردن من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الأردني بشقية الأعيان والنواب، كما تسعى هذه الدراسة إلى معرفة وسائل تعزيز دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي والمعيقات التي تواجه تطبيقها في القطاع العام، وكذلك الكشف عن الاختلاف في تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في القطاع العام باختلاف خصائصهم الوظيفية والديموغرافية. ولتحقيق أهداف الدراسة وجمع بياناتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على (188) عضو من أعضاء مجلس الأمة بواقع (53) عضو من مجلس الأعيان، و (135) عضو من مجلس النواب. أظهرت نتائج الدراسة أن دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في القطاع العام في الأردن من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الأردني، جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.67)، وأن من أهم أدوار الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاع العام تتمثل في إسهامها في تبسيط إجراءات العمل في القطاع العام، ووضوح التعليمات وإعلانها للجمهور، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتعزيز العدالة بين المواطنين، وتطبيق القرارات الإدارية بنزاهة.،

وأظهرت النتائج أن معيقات تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاع العام في الأردن من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الأردني جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.621)، وأن من أهم معيقات تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاع العام فتتمثل في: البيروقراطية وكثرة الإجراءات اللازمة لإنجاز المعاملات الرسمية في القطاع العام، وأظهرت النتائج المتعلقة بوسائل تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاع العام من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الأردني، أن المتوسط العام للإجابات كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.63)، وأن من أهم وسائل تعزيز الشفافية والمساءلة تتمثل في إصدار الأنظمة والتشريعات الملزمة بتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة في أجهزة الدولة، ومنح الصلاحيات الكافية للأجهزة الرقابية في الدولة، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ونشر ثقافة الشفافية والمساءلة، وتفعيل دور المشاركة التفاعلية بين الأجهزة الرقابية في القطاع العام. وأوصت الدراسة من خلال نتائجها بعدد من التوصيات من أهمها: قيام مؤسسات القطاع العام بتطبيق الشفافية والمساءلة في جميع أعمالها الإدارية والمالية من خلال القنوات المختلفة، وبيان مدى أهمية تطبيقها من منطلق تحقيق الحد والوقاية من الفساد في القطاع العام.

دراسة (القحطاني، 2013) بعنوان "**علاقة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بجهات التحقيق**" وهدفت الدراسة إلى معرفة الآليات المعمول بها في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حيال التحريات، ومعرفة جرائم الفساد التي تختص بها الهيئة للرقابة عليها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بالطريقة العلمية التي تجمع بين الطريقتين الاستقرائية والاستنتاجية، واعتمدت الدراسة على البيانات الخاصة بالأنظمة السعودية واللوائح التفسيرية والإجراءات الخاصة بشأن ضبط جرائم الفساد. أظهرت نتائج الدراسة أن للهيئة دوراً في مكافحة الفساد، وأن علاقة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بجهات التحقيق هي علاقة معاونة لا أكثر، أي أنها لا تكشف عن جرائم الفساد، وأن اختصاصات الهيئة لمكافحة الفساد تتحدد في التنظيم والرقابة والإشراف فقط.

وأوصت الدراسة بمنح أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بصفة الضابطية الجنائية حتى يتمكنوا من أداء عملهم والعمل على إعادة تنظيم الهيئة بشكل يمكنها من ممارسة أعمالها بنفس قدرتها المستمدة من تبعيتها للملك مباشرة.

وأجرى (الكعيبر، 2013) دراسة بعنوان "**مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد**" وهدفت إلى التعرف على ملاءمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد من وجهت نظر المدققين العاملين في ديوان المحاسبة. ولتحقيق هذا الهدف تم بناء وتطوير استبانه وزرعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المتكون من المدققين العاملين في ديوان المحاسبة الأردني وعددهم (389) محققا. وأظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن إجراءات التدقيق التي يتبعها ديوان المحاسبة في أنواع رقابته على القطاع العام (الرقابة المالية والمحاسبية، و الرقابة الإدارية، ورقابة الأداء، والرقابة القانونية) ملاءمة إلى حد ما لمكافحة الفساد وليست ضمن المستوى المطلوب، وأن هناك ضعف أو تقصير في تنفيذ بعض الإجراءات المتعلقة بمستوى التقارير التي يقدمها ديوان المحاسبة إلى مجلس النواب في مكافحة الفساد. وإن إجراءات رقابة الأداء على الموارد البشرية في المؤسسات العامة كانت أقل ملائمة وليست بمستوى الأداء في المجالات الأخرى. وقدمت الدراسة في ضوء نتائجها مجموعة من التوصيات التي من أهمها: تطوير وتحديث أدوات العمل الرقابي في ديوان المحاسبة ليكون أكثر فاعلية في مكافحة الفساد، وتطوير معايير التدقيق المتبعة في الديوان لتنسجم مع المعايير الدولية في مجال مكافحة الفساد، والعمل على ربط ديوان المحاسبة بالجهات الخاضعة للرقابة إلكترونيا لتعزيز دور الديوان في الاطلاع ومتابعة أعمال هذه الجهات أولاً بأول.

دراسة (العتيبي، 2012) بعنوان "**دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري: دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في المملكة العربية السعودية**" وهدفت الدراسة إلى التعرف تصورات العاملين في القطاع العام السعودي نحو مستويات الفساد الإداري في القطاع العام، ودور الحكومة الإلكترونية في الحد منها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات،

وأشتمل مجتمع الدراسة على جميع الموظفين العاملين في الجهاز الحكومي السعودي القادرين على التعبير عن معتقداتهم نحو أهداف الدراسة، معتمداً على عينة قوامها 350 موظف، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: كان مستوى التصورات نحو كل من: درجة وجود الفساد الإداري في المؤسسات العامة، ودور الحكومة الإلكترونية في الحد منه مرتفعاً. تبين أن مستوى وجود الحكومة الإلكترونية في القطاع العام السعودي مرتفعاً وقديماً في معظم المؤسسات، حيث تقدم بالمتوسط 25 خدمة إدارية في المؤسسة الواحدة، وأن مستوى كفاءة استخدام الحاسب الآلي عند أكثر 41% من العاملين كان مرتفعاً.

دراسة (المطيري، 2012) بعنوان "**مدى فعالية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان**" وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من 86 جهة من الجهات الخاضعة للرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي تتسم بالفعالية، كما تتسم إجراءات تقويم الأداء التي يطبقها الديوان على الانفاق الحكومي بالفاعلية والكفاءة.

دراسة (الحجري، 2011) دراسة بعنوان: "**دور الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الاعتداء على المال العام دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في سلطنة عُمان**". هدف الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق الحكومة الإلكترونية، ودورها في الحد من جرائم الاعتداء على المال العام في سلطنة عمان، من خلال استخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات من عينة الدراسة التي تم اختيارها من موظفي القطاع العام والبالغ عدد أفرادها 350 موظف. وكانت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، أن تصورات أفراد العينة نحو دور الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الاعتداء على المال العام كانت مرتفعة. ونحو مستوى تطبيق الحكومة الإلكترونية

ودرجة كفاءة الموظفين في توظيف تقنيات المعلومات في المحافظة على المال العام كانت مرتفعة أيضاً، وأن الصعوبات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية في الرقابة على المال العام كانت بدرجة متوسطة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدد من التوصيات، كان أهمها ضرورة تطبيق الحكومة الإلكترونية نظراً لدورها الايجابي في الحد من جرائم الاعتداء على المال العام، ورفع مستوى التوعية بالتشريعات المتعلقة بالوقاية من الجرائم المالية الإلكترونية.

دراسة (الصرايرة، 2010) بعنوان "**اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية**"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية، من حيث أشكاله وآثاره وأساليب الحد منه في مؤسسات الدولة، وهدفت أيضا إلى معرفة درجة اتجاهات النخب الأردنية نحو عناصر الفساد المتمثلة في استغلال الوظيفة العامة، وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين والمحسوبية والوساطة والرشوة، وحدة وجود جرائم غسيل وتهريب الأموال، والتهرب الضريبي والجمركي في الأردن. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة المقابلة الشخصية بأداة الاستبيان، حيث تكون مجتمع الدراسة من النخب الأردنية القادرة على التعبير عن اتجاهاتها، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة تم الاعتماد على عينة عشوائية تكونت من 388 مبحوثاً، من النخب الأردنية تم اختيارهم من مجلسي الأعيان والنواب والوزراء العاملين والمحامين والمهندسين. توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات النخب الأردنية كانت مرتفعة نحو درجة الفساد العام الإداري والمالي في أجهزة الدولة، وأن من أكثر عناصر الفساد المالي والإداري أهمية من وجهة نظر النخب الأردنية هي : المحسوبية والوساطة والرشوة والتهرب الجمركي واستغلال الوظيفة العامة، وغسيل الأموال والتهرب الضريبي وعدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وأخلاقيات العمل، حيث فسرت هذه العوامل مجتمعة ما نسبته 67.3 % من الاتجاه العام. وأوصت الدراسة بأهمية منح أجهزة الرقابة الصلاحيات المطلقة لتعزيز دورها الرقابي، والعمل على تشديد العقوبات القضائية بحق مرتكبي جرائم.

دراسة (الشخانبة، 2010) بعنوان "**دور هيئة مكافحة الفساد واتجاهات الجمهور الأردني نحوها- دراسة ميدانية على سكان مدينة عمان**". هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الفساد وأنواعه، والآثار السلبية التي تعود على الفرد والمجتمع ، وكذلك هدفت التعرف على هيئة مكافحة الفساد من وجهة نظر الجمهور الأردني، ومدى إدراكهم بأهمية إنشاء مثل هذه الهيئة، والدور الذي تلعبه في مكافحة الفساد،ومدى فعاليات البرامج والنشاطات التي تقدمها في مكافحة الفساد. تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة حيث تم أخذ عينة غرضيه بلغت (400) شخص، تم تقسيمهم إلى (300) جمهور و(100) قادة رأي من سكان مدينة عمان من كافة الطبقات والشرائح الاجتماعية ومن مختلف قطاعات الأعمال. ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة مكونة من أربعة أجزاء، الجزء الأول: يمثل المعلومات التي يملكها الجمهور الأردني عن هيئة مكافحة الفساد، الجزء الثاني: شمل مجموعة من الأسئلة حول العوامل التي أدت لوجود هيئة مكافحة الفساد، والجزء الثالث: يتضمن البرامج والنشاطات التي تقوم بها الهيئة، أما الجزء الرابع: فتمثل باتجاهات قادة الرأي والجمهور من هيئة مكافحة الفساد، وتم التأكد من صدق الأداة وثباتها. وبينت النتائج أن نشاطات وبرامج هيئة مكافحة الفساد موجهه نحو الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، وهي تمارس أعمالها بكل فعالية، كما أن الهيئة تسعى لإنشاء قنوات اتصال مفتوحة في كل وزارة ومؤسسة حكومية للتبليغ عن الفساد، وبالتالي القضاء عليه. أما بالنسبة لاتجاهات الجمهور وقادة الرأي، فتبين الدراسة أن الاتجاهات كانت ايجابية بشكل كبير نحو هيئة مكافحة الفساد ونشاطاتها، وهي تشجع على القيام بالتفتيش على الدوائر بشكل دوري ومفاجئ وإصدار قوانين صارمة لكشف الفساد ومحاسبة الفاسدين لردع كل من تسول له نفسه بممارسة الفساد.

دراسة (الطراونة، 2010) بعنوان "**دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الاداري والمالي**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي، والتعرف على أشكال وأسباب وآليات مكافحة الفساد الإداري والمالي الشائعة لدى موظفي القطاع العام في الأردن من وجهة نظر

موظفي أجهزة الرقابة الحكومية في الأردن. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم بناء وتطوير استبانة وزعت على عينة بلغ حجمها 372 مشاركا ومشاركة تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي تكون من جميع العاملين في أجهزة الرقابة الحكومية في الأردن (وزارة المالية، هيئة مكافحة الفساد، ديوان المحاسبة)، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج من أهمها:

1. إن تصورات المبحوثين لأشكال الفساد الإداري الشائعة (التسيب والإهمال الوظيفي الواسطة، الابتزاز، الرشوة) جاءت متوسطة.
2. إن تصورات المبحوثين لأشكال الفساد المالي الشائعة (التهرب من دفع الرسوم، التهرب من الضرائب، الاختلاس والتزوير) جاءت متوسطة.
3. أكثر أسباب الفساد الإداري والمالي أهمية من وجهة نظر المبحوثين: تدني المردود المادي للوظيفة الحكومية، ثم الحاجة للمال وتردي الأحوال المعيشية لبعض الموظفين، تلا ذلك عدم كفاية نظام الحوافز المادية، ويلي ذلك زيادة متطلبات الحياة على الموظف العام، ثم عدم كفاية نظام الحوافز المعنوية، يليه الروتين وتعقيد الإجراءات، وأخيراً ضعف الوازع الديني.
4. أكثر آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي أهمية من وجهة نظر المبحوثين تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين، وإصلاح أنظمة الحوافز المادية والمعنوية، رفع مستوى الرقابة الداخلية الإدارية والمالية، وتحسين الأوضاع الوظيفية والمعيشية للموظفين.
5. هناك أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من أشكال الفساد الإداري (التسيب والإهمال الوظيفي، الواسطة، الابتزاز، الرشوة).
6. هناك أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من (الاختلاس والتزوير) كشكل من أشكال الفساد المالي، وعدم وجود أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من (التهرب من دفع الضرائب، التهرب من دفع الرسوم).

أجرى (العتيبي، 2009) دراسة بعنوان: "**درجة تطبيق الشفافية والمساءلة الإدارية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في الكويت**"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة تطبيق الشفافية والمساءلة الإدارية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في الكويت، اتبعت الدراسة المنهج المسح، وتم إختيار عينة الدراسة المكونة من 356 موظف من الموظفين العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية في دولة الكويت، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في المنظمات المبحوثة كان متوسطاً بشكل عام، حيث أن الوضوح يمثل أكثر بعدا من أبعاد الشفافية وجوداً، بينما المشاركة في اتخاذ القرار فتمثل بشكل أقل بعد من أبعاد الشفافية وجوداً. كما أظهرت الدراسة إلى أن هنالك أثر للشفافية والمساءلة الإدارية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري كما توصلت الدراسة إلى أن أهم الأساليب والآليات لتطوير ورفع مستوى تطبيق الشفافية في الإدارة من وجهة نظر المبحوثين فتمثل في: وضع نظام لمكافحة الفساد، ومنح جائزة الشفافية لتكريم المتميزين، وتوفير قاعدة للبيانات داخل المنظمة والاهتمام بالحاسب الآلي في العمل، وتوضيح أهمية الشفافية بالنسبة للموظفين، كما كشفت الدراسة عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المستوى التعليمي على رؤية الموظفين لمستوى الشفافية في الإدارة في الأجهزة الحكومية، حيث يرى الموظفون ذوي المستوى التعليمي العالي أن الشفافية تمارس في الأجهزة الحكومية أكثر من الموظفين ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

دراسة قام بها (عبد اللطيف، 2008) بعنوان "**أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية**" التي هدفت إلى التعرف على أخلاقيات الوظيفية ودورها في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية في الجمهورية العراقية، وشملت عينة الدراسة 769 موظفاً من العاملين في مراكز الوزارات في محافظة بغداد، وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب ظاهرة الفساد الإداري، تتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي، وانخفاض الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف، وعدم كفايتها لتلبية وإشباع حاجته وسد متطلبات عائلته،

وارتفاع الأسعار والخدمات التي يحتاجها الموظف وذلك نتيجة لظهور السوق السوداء واختفاء السلع في قنوات التوزيع الرسمية، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأجور والرواتب، وضعف تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات التي تنظم الوظيفة والعمل، وتنظيم سلوك العاملين في المنظمات.

وفي دراسة قام بها (حسن، 2006) بعنوان "**دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد**"، وهدفت الدراسة إلى تفعيل وتعظيم دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في أسلوب حوكمة الشركات من خلال الإفصاح والشفافية الكاملة عن كل ما يتصل بالقوائم المالية ونتائجها مما يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي والأداء وتسهيل الحصول على المعلومات المالية والتي تلعب دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية ووضع استراتيجيات العمل داخل الشركات وذلك من خلال التطبيق السليم للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لتفادى الفشل المالي والأزمات الاقتصادية، بما يضمن استمرارية النشاطات وتحقيق النمو الاقتصادي ودعم القدرات التنافسية لخدمة الأهداف المجتمعية وزيادة الدخل القومي.

وأجرت (الزعبي، 2003) دراسة بعنوان "**درجة تطبيق المساءلة الإدارية في مديريات التربية والتعليم في الأردن ومعوقات تطبيقها**"، وهدفت إلى التعرف على درجة تطبيق المساءلة الإدارية في مديريات التربية والتعليم في الأردن ومعوقات تطبيقها من قبل القادة التربويين، وقد تكونت عينة الدراسة من 228 مديرا ومشرفا من 12 مديرية من مديريات التربية والتعليم المنتشرة في محافظات المملكة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبيانين، الاستبانة الأولى لقياس درجة تطبيق المساءلة الإدارية في مديريات التربية والتعليم، والثانية لقياس معوقات تطبيق المساءلة الإدارية، وأظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

1. جاء تطبيق المساءلة الإدارية في مديريات التربية والتعليم في الأردن بدرجة متوسطة.
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق المساءلة الإدارية تعزى لمتغيرات (الخبرة، المنطقة، المؤهل العلمي، النوع الاجتماعي).

3. جاءت معوقات تطبيق المساءلة الإدارية بدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

4. عدم وجود فروق عند مستوى دلالة في درجة وجود معوقات تطبيق المساءلة الإدارية تعزى لمتغير الخبرة والنوع الاجتماعي والمؤهل العلمي، بينما يتبين وجود فروق تعزى للمسمى الوظيفي ولصالح مديري التربية.

وقام (الهيجان، 2003) بدراسة بعنوان "**استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري**"، هدفت إلى معالجة موضوع الفساد الإداري من خلال الاستراتيجيات المطلوبة، واعتمدت الدراسة إلى المنهج المكتبي القائم على الوصف التحليلي، من خلال جمع مادة البحث من المراجع ذات العلاقة، وتطرقت الدراسة إلى آثار الفساد الإداري، حيث أكدت أن للفساد الإداري أضراراً في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية، ومن بين تلك الآثار تشويه دور الحكومة، وعدم القدرة على تحقيق الاستقرار، ووجود الصراعات بين طبقات المجتمع، إضافة إلى تأثيرها السيئ على التنمية والأداء الإداري، كما أن الفساد يقود إلى الكساد الاقتصادي، وتسرب الموظفين الأكفاء، فضلاً على تأثيره السيئ في الأخلاق ومبادئ وأخلاقيات الوظيفة، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من الاستراتيجيات والمهارات، التي يمكن تبنيها في مكافحة الفساد الإداري وهي:

1. توافر الإرادة السياسية لمكافحة الفساد الإداري.
2. إيجاد أنظمة واضحة وصريحة لمكافحة الفساد الإداري وإجراء مراجعة دورية لهذه الأنظمة.
3. التوعية الإعلامية بمضار الفساد الإداري.

دراسة (الشهابي وداغر، 2000) بعنوان "**العوامل المؤثرة في الفساد الإداري**"، حيث هدفت إلى: التعرف على الخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبي الفساد الإداري. معرفة علاقة المتغيرات المكونة للعوامل الفردية التنظيمية والبيئية بارتكاب جرائم الفساد الإداري، ومدى تأثير هذه المتغيرات في الفساد الإداري.

وقد استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة للدراسة وقام الباحثون بتوزيع 100

استبيان على موظفين مسجونين بتهم الفساد المختلفة 49% اختلاس، و33% رشوة و18% تزوير، وأوضحت الدراسة أن الكتاب اقترحوا أسباباً كثيرة للفساد إلاّ أنه يمكن تصنيفها تحت ثلاثة أسباب رئيسة هي:

الأسباب الشخصية: وهي تلك التي تتعلق بالفرد كالعمر، والتعليم، ومدة الخدمة، والحالة الاجتماعية.

الأسباب التنظيمية: وهي تلك التي تتعلق بالمنظمة وبيئتها الداخلية كضعف الرقابة، والممارسات الإدارية الخاطئة للمديرين، وانخفضا الأجور، والثقافة التنظيمية، ونشاط المنظمة.

الأسباب البيئية: وتتضمن مجموعة من المتغيرات البيئية المحيطة بالفرد كالتقاليد الاجتماعية، والقيود الاقتصادية الحكومية على المنظمات، والعلاقات العرقية في المجتمع، والاستعمار، والحاجة المادية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1. زيادة مدة الخدمة قد تخلق ارتباطاً وظيفياً وانتماء تنظيمي أعلى بين الموظفين.
2. الثقافة التنظيمية أكثر العوالم أهمية في التأثير في السلوك الإداري .
3. عدم كفاية الرقابة للحد من الفساد.
4. أهمية القيم المجتمعية في تعميق رفض الفساد ومكافحته.
5. أهمية العوامل التنظيمية في التأثير على سلوك الفساد الإداري.

وأجرى (عودة، 2002) دراسة بعنوان "**المساءلة في الإدارة العامة في الأردن**"، وهدفت إلى التعرف على مدى إدراك شاغلي الوظائف الإدارية في القطاع العام والخاص لمفهوم المساءلة الإدارية، والتعرف على آرائهم نحو إيجابيات تفعيل المساءلة ومعوقات تطبيقها، ودور المواطن في تفعيلها، والتعرف على مدى وجود فروق بين إدراك المديرين نحو مجالات المساءلة الإدارية والتي تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة)، استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 102 مدير، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1- تمتع المديرون أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية من الإدراك لجوانب المساءلة.
2- وجود رؤية إيجابية لدى أفراد عينة الدراسة نحو تفعيل المساءلة.
3- وجود العديد من المعوقات لتطبيق المساءلة من أهمها: ضعف الدعم من الإدارات العليا لتفعيل المساءلة، ووجود ولاءات اجتماعية تؤدي إلى ممارسة المحسوبية والواسطة عند اتخاذ القرارات، ضعف الحماية الممنوحة للعاملين في أجهزة الرقابة.
4- وجود أهمية لدور المواطن في تفعيل المساءلة من خلال وسائل الإعلام والانتقادات والشكاوي.
5- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو جوانب المساءلة والتي تعزى للمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة).

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

دراسة كسينا (Ksenia, 2013) بعنوان "**هل يمكن مكافحة جرائم الفساد في الدول النامية، وما هي تكاليف الإصلاح**" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الجهود الدولة في مكافحة الفساد وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على الدول النامية، وتم إجراء هذه الدراسة بالاعتماد على البيانات والسياسات المحلية المتعلقة بمكافحة الفساد، وركزت هذه الدراسة على الجهود المحلية لمكافحة الفساد المتعلقة بجرائم غسيل الأموال والرشوة، وتم تقييم الكفاءة بأسلوب تحليل التكاليف والمنافع، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد ومقاضاة مرتكبي الجرائم الاقتصادية في هذه الدول ليست كافية وفعالة بالقدر المطلوب لمكافحة الفساد فيها، كما أن إعطاء الأولوية لمبدأ الوقاية بدلا من العقاب في البلدان النامية أدى إلى زيادة تكاليف الرقابة على الفساد في البلدان النامية.

أجرى هيلمان وندمبرو (Heilman and Ndumbaro, 2011) دراسة بعنوان "**الفساد والسياسة والقيم المجتمعية في تنزانيا: وتقييم الإدارة لجهود مكافحة الفساد**"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد الإداري وجهود الحكومة التنزانية

في مكافحة الفساد، اعتمدت الدراسة على الأسلوب المكتبي من خلال جمع الوثائق والإحصائيات وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات التنزانية الرسمية وغير الرسمية دفع المواطن التنزاني ومؤسسات المجتمع المدني، والدول الأجنبية المانحة، والمؤسسات الدولية لانتقاد هذه الظاهرة والمطالبة بإصلاحها. ومع ذلك قوبلت هذه الانتقادات ودعوات الإصلاح باللامبالاة والمقاومة أحيانا من قبل بعض متخذي القرار في تنزانيا، ورغم أن الضغوط الدولية أجبرت المسؤولين في الدولة لاتخاذ خطوات إصلاحية في المجالات المالية والإدارية والسياسية والأمنية. وأظهرت النتائج المتعلقة بتقييم دور الإدارة الحكومية في مكافحة الفساد بأن الإدارة الحكومية تبذل جهود كبيرة لمكافحة الفساد، وأن هذه الجهود غير واضحة النتائج بسبب كثرة حالات الفساد وانتشارها بدرجة كبيرة في أجهزة الدولة.

أجرى باثك (Pathak, 2005) دراسة حول **دور الحكومة الالكترونية في منع الفساد وتحقيق الانسجام الاجتماعي: التجربة الهندية**. حيث تناولت الدراسة تأثير الحكومة الالكترونية على الفساد كما تظهره التجربة الهندية. فعلى الرغم من أن الهدف الرئيس من مشاريع الحكومات الالكترونية هو تقديم الخدمات والمعلومات للمواطنين والمشاريع الاستثمارية، إلا أنها (أي مشاريع الحكومات الالكترونية) نجحت في التقليل أو التخلص من الفساد. وتعتبر هذه الدراسة تحليل معمق لبعض مشاريع الحكومة الالكترونية الناجحة المنفذة في الهند. فقد أظهرت أن الحكومة الالكترونية قد نجحت في القضاء على الفساد بشكل شبه كامل في كثير من المجالات وتقليل الفساد بشكل كبير في مجالات أخرى. وكان لتقليل الفساد الأثر الإيجابي الكبير في تحقيق الانسجام الاجتماعي. ويخلص الباحث إلى أن الحكومة الالكترونية يمكن أن تكون سلاحاً فعالاً في محاربة الفساد في الدول النامية وقد تساهم في تحقيق الوئام الاجتماعي ومنع الفساد في أجهزة الدولة.

وأجرى إقبال (Iqbal, 2005) دراسة بعنوان: "**هل تستطيع الحكومة الحد من الفساد: دراسة تجريبية من دولة نامية**"، حيث أظهرت الدراسة بأن الفساد يعد عائقا رئيسا وعاملا من عوامل إضعاف الحكم في الدول النامية التي تعاني من فساد كبير

في أجهزتها الحكومية؛ لذلك فإن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر يتناقص فيها بشكل كبير علاوة على انخفاض دخل الفرد، حيث تتسع الفجوة في هذه الدول بين الفقراء والأغنياء مما يعيق التنمية والتطور، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أطراف وأسباب الفساد في الدول النامية، وأظهرت الدراسة أهمية الإدارة الحكومية في تقليل الفساد، وكيف تحد من إمكانية قيام المفسدين من القيام بأنشطة فساد في الدول النامية. ففي عصر العولمة وثورة المعلومات والاتصالات ينبغي على حكومات دول العالم الثالث التفكير بتجربة الحكومة الالكترونية كأداة لمكافحة الفساد والحد منه. وأظهرت الدراسة بأن الإدارة الالكترونية تستطيع التقليل من الفساد وتزيد فرص الحصول على المعلومات (العنصر المهم في عصر العولمة) وتقلل من إمكانية الاتصال الشخصي مع المسئولين الحكوميين، وتزيد من فرص المواطنين في المساهمة في عملية صنع القرار، تستطيع أيضاً الحكومة الالكترونية توسيع مجال المنافسة للجميع بشكل عادل وتوفير الخدمات الحكومية للمواطنين على مدار الساعة وفي أي مكان، وتمكين المواطنين من الاعتراض على الممارسات الفاسدة وإيقاف الترتيبات "السلبية" بين أفراد المجتمع ومقدمي الخدمة. كما تساهم الإدارة الالكترونية في التخلص من الوسطاء ومنع الفساد بين الأفراد من خلال تقليص الإجراءات والروتين المتبع.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ممَّا سبق يتضح أن بعض الدراسات السابقة كانت ذات علاقة غير مباشرة بموضوع الدراسة ومتغيراتها، والبعض الآخر اقتصر على دراسة العلاقة بأحد متغيرات الدراسة. ويعود السبب في ذلك إلى ندرة الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة محلياً وعربياً، وبشكل عام فإن الدراسات السابقة، لم تركز اهتمامها بدراسة دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من جرائم الفساد الإداري في دولة الكويت.

ويتضح من العرض السابق للدراسات أن الدراسة الحالية تنفرد بأنها ركزت على معرفة اتجاهات الحقوقيين العاملين في مجال القضاء والمحاماة في محافظة العاصمة في دولة الكويت نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من جرائم الفساد

الإداري في دولة الكويت، وموضوع الدراسة ومجتمع دراسة لم يسبق أن تم تناوله بالبحث في الدراسات السابقة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت، ولا زالت تبذل في الكويت في المجال الأكاديمي، إلا أن الدراسات السابقة لم تهتم بتناول متغيرات هذه الدراسة، وبناءً عليه فإن الدراسة الحالية تعد الأولى من نوعها في حدود علم الباحث، وربما تسد النقص في هذا المجال بالذات؛ الأمر الذي يؤكد على أهمية هذه الدراسة وأصالتها البحثية محلياً في دولة الكويت.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى مجال الدراسات المسحية التي تعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي الذي يستهدف الحصول على معلوماتٍ كاملةٍ ودقيقةٍ عن دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من جرائم الفساد الإداري في دولة الكويت من وجهة نظر الحقوقيين، لذا فقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي المسحي بوصفه منهجاً يجمع البيانات والمعلومات ويصف الظاهرة المدروسة ويحللها.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

تكوَّن مجتمع الدراسة طبقا لأهدافها من الحقوقيين العاملين في مجال القضاء والمحاماة في محافظة العاصمة في دولة الكويت، البالغ عددهم نحو (387) قاض ومحامي، منهم 167 قاضي، 220 محامي (وزارة العدل، 2015).

واتبعت الدراسة أسلوب المسح الشامل لاختيار أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع الاستبيانات على جميع القضاة والمحامين المتواجدين على رأس عملهم خلال فترة التطبيق والتي تم إجراؤها خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2015-2016م، وبعد إجراء عملية التطبيق وتوزيع 354 استبانة على القضاة والمحامين العاملين خلال فترة التطبيق، تم استعادة 344 استبانة حيث كان الفاقد 10 استبيانات، وقد تم توزيع الاستبيانات من قبل الطالب نفسه، وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات المسئولة، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق وإجراء تدقيق للاستبيانات المرتجعة، وقد تم استبعاد9 استبيانات لم تكن مكتملة البيانات، وبذلك يكون الحجم النهائي للاستبيانات الصالحة للتحليل 335 استبانة، تشكل ما نسبته 94.3 % من عدد الاستبيانات التي تم توزيعها، وتشكل ما نسبته 86.6% من مجتمع الدراسة الكلي. والجدول (5) يبين التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل.

جدول (5)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب جهة العمل

طبيعة العمل	عدد أفراد المجتمع	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية للعينة (%)
قاض	167	139	41.49
محامي	220	196	58.51
المجموع	387	335	100

خصائص أفراد عينة الدراسة:

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية والوظيفية، في الجدول (6).

جدول (6)

الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	**288**	**86.00**
	أنثى	**47**	**14.00**
	المجموع	**335**	**100**
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	**38**	**11.40**
	5 – 10	**131**	**39.20**
	11 – 15	**66**	**19.80**
	أكثر من 15	**99**	**29.60**
	المجموع	**335**	**100**
المؤهل التعليمي	بكالوريوس	**217**	**64.78**
	ماجستير	**87**	**25.97**
	دكتوراه	**31**	**9.25**
	المجموع	**335**	**100**

يتضح من الجدول (6) أن أفراد عينة الدراسة من الذكور قد شكلوا ما نسبته 86.0 %، مقابل 14.0 % من الإناث، أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية، فيظهر من الجدول (6) أن فئة الخبرة (5–10) سنوات قد شكلت ما نسبته 39.2%، وللفئة (أكثر من 15) سنة ما نسبته 29.6 %، وأخير لفئة الخبرة العملية أقل من 5 سنوات حيث شكلت ما نسبته 11.40%، وبالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، فيظهر من الجدول (6) أن معظم أفراد عينة الدراسة من حملة الشهادة الجامعية الأولى وبنسبة 46.78 %، بينما شكلت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير ما نسبته 25.97%، وللحاصلين على درجة الدكتوراه فشكلوا ما نسبته 9.25 %، ويلاحظ من خلال هذه النتائج ارتفاع المستوى التعليمي والخبرة العملية لعينة الدراسة.

3.3 أداة الدراسة:

نظرًا لطبيعة المنهج المستخدم في هذا الدراسة فقد تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية المتعلقة بالدراسة، وبما يتناسب مع الخصائص العامة لعينة الدراسة وفق المحددات التي تم وضعها لاختيار العينة، حيث تم بناء أداة الدراسة اعتماداً على الإطار النظري والدراسات السابقة، وتشتمل أداة الدراسة على ثلاثة أجزاء رئيسة هي:

الجزء الأول: البيانات الأولية عن عينة الدراسة وتشمل البيانات النوعية والوظيفية، وتشمل: النوع الاجتماعي، طبيعة العمل، المؤهل التعليمي، الخبرة العملية.

الجزء الثاني: ويشمل على (35) فقرة توزعت بين محورين رئيسين، هما:

1- المحور الأول: ويتعلق بقياس دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت وقد شمل هذا المحور على (20) فقرة.
2- المحور الثاني: ويتعلق بقياس مستوى مساهمة "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من انتشار أنماط الفساد الإداري في دولة الكويت: وقد شمل هذا المحور على (15) فقرة.

الجزء الثالث: ويتضمن أسئلة مغلقة للتعرف على اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الكفاءة المهنية للهيئة العامة لمكافحة الفساد، وما هي الوسائل المناسبة لزيادة كفاءتها في مكافحة الفساد.

وقد تم إعداد أداة الدراسة وفق الخطوات المنهجية التالية:

1- مراجعة عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة مثل دراسة (القحطاني، 2013)، ودراسة (المجالي، 2014)، ودراسة (الكعيبر، 2013) ودراسة (المطيري،2012).

2- بعد الانتهاء من صياغة فقرات الاستبيان في صورتها الأولية تم اعتمادها من قبل المشرف على الدراسة، وقد تم تعديل فقرات الاستبيان وفق ما قدمه مشرف الدراسة من توجيهات.

وتم تصميم الجزء الثاني من الاستبيان بالاعتماد على تدريج (ليكرت الخماسي)، حيث تم التعبير عن البيانات عند إدخالها بالترميز التالي:

1. لا أوافق بشدة = 1
2. لا أوافق = 2
3. محايد = 3
4. أوافق = 4
5. أوافق بشدة = 5

ولحساب طول خلايا تدريج ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم الاعتماد على المعادلة التالية

أ- تم حساب المدى (4 = 1 - 5).

ب- تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي: (0.8 = 4 ÷ 5).

ج- إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

واستخدم طول الخلايا في تفسير المتوسطات المحسوبة والمتوسطات المتوقعة في المجتمع كما يلي:

1- متوسط حسابي يتراوح بين (1 إلى 1.8) يشير إلى غير موافق بشدة.

2- متوسط يتراوح بين (أكثر من 1.8 إلى 2.6) يشير إلى عدم الموافقة

3- متوسط يتراوح بين (أكثر من 2.6 إلى 3.4) يشير إلى محايد.

4- متوسط يتراوح بين (أكثر من 3.4 إلى 4.2) يشير إلى الموافقة.

5- متوسط يتراوح بين (أكثر من 4.2) يشير إلى الموافقة بشدة.

بينما تم تحويل الاتجاه العام لعناصر الدراسة والاتجاهات العامة للدراسة إلى تدريج ثلاثي بناء على التدرج حسب مقياس الوسط الحسابي له، وذلك بتوزيعه حسب درجة الأهمية للاتجاه، لإعطاء تصور واضح للاتجاه العام ولعناصر الدراسة، حسب التالي:

تم تقسيم درجات التقدير إلى ثلاثة مستويات (مرتفع، متوسط، منخفض) بالاعتماد على المعادلة الآتية وهي معيار التصحيح.

$$\frac{\text{القيمة العليا للبدائل – القيمة الدنيا للبدائل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

المدى الأول: 1 + 1.33 = 2.33

المدى الثاني: 2.34 – 3.67

المدى الثالث: 3.68 – 5

وعليه تصبح التقديرات كالآتي:

أ. مستوى منخفض: أقل من أو يساوي (2.33).

ب. مستوى متوسط: أكبر من أو يساوي (2.34) إلى أقل من أو يساوي (3.67).

ج. مستوى مرتفع: أكبر من أو يساوي (3.68).

4.3 اختبارات الصدق والثبات:

صدق أداة الدراسة:

أ- صدق المحكمين (Trustees Validity)

تم الحصول على صدق المحكمين عن طريق عرض الاستبانة على (6) محكمين متخصصين في العلوم الاجتماعية، وذلك للتأكد من سلامة صياغة فقرات محاور الدراسة من ناحية ومدى مناسبتها للمجال المراد قياسه من ناحية أخرى، على أن يطلب من المحكمين الإجابة على مدى وضوح العبارة ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت من أجله، ومناسبتها لأفراد عينة الدراسة، وبناءً عليه قام المحكمون بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، وتم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين الفقرات محل البحث، على أن يتم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع 80% من المحكمين عليه.

ب- صدق البناء (الاتساق الداخلي)

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من سلامة أداة الدراسة وصدقها البنائي، وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور، والجدول رقم جدول (7) يوضح النتائج.

جدول (7)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

المحور الأول		**المحور الثاني**	
رقم الفقرة	**معامل الارتباط**	**رقم الفقرة**	**معامل الارتباط**
1	*0.67	1	*0.70
2	*0.59	2	*0.67
3	*0.45	3	*0.70
4	*0.55	4	*0.56
5	*0.58	5	*0.71
6	*0.55	6	*0.56
7	*0.65	7	*0.46
8	*0.54	8	*0.56
9	*0.59	9	*0.48
10	*0.62	10	*0.49
11	*0.44	11	*0.46
12	*0.67	12	*0.70
13	*0.63	13	*0.69
14	*0.70	14	*0.72
15	*0.59	15	*0.47
16	*0.60	–	-
17	*0.46	–	–
18	*0.49	–	–
19	*0.55	–	–
20	*0.67	–	–

*** ذات دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01).**

يتبين من النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (7) بين درجات كل عبارة من عبارات محور الدراسة الأول مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح من (0.70) إلى (0.44)، وللمحور الثاني تتراوح من (0.72) إلى (0.46)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وبهذا يتضح الاتساق الداخلي، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي لأداة الدراسة.

2- الثبات:

بعد التأكد من صدق المحكمين وصدق البناء لأداة الدراسة والتصميم النهائي لها، تم حساب معامل كرونباخ ألفا للوقوف على درجة ثبات الأداة لكل محور من محاورها، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (8)

معامل الثبات (كرونباخ الفا) لمحور دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت

رقم الفقرة	الفقرات	ألفا إذا حذف العنصر
1	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بالتحقيق ومتابعة شكاوى الفساد وتحويل المتورطين للقضاء	0.85
2	تتعاون "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" مع أجهزة الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة المختلفة للكشف عن قضايا الفساد فيها	0.82
3	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على منح صلاحيات واسعة لموظفيها في التحقيق في قضايا الفساد	0.81
4	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على نشر مخاطر الفساد وأثاره السلبية عبر وسائل الإعلام	0.80
5	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال مكافحة الفساد	0.86
6	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بالإعلان عن الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد والأحكام الصادرة بحقهم في وسائل الإعلام	0.81
7	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة ودعم إجراءاتها في أجهزة الدولة	0.80
8	تلزم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" أجهزة الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة على تطبيق البرامج المحوسبة في عملها	0.80
9	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بحماية ومكافأة الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن قضايا الفساد في أجهزة الدولة ضمن الاجراءات القانونية	0.82
10	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على إلزام أجهزة الدولة على تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين في شغل المناصب والترقيات	0.82
11	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بدعم الدراسات والبرامج المساعدة على مكافحة الفساد في أجهزة الدولة	0.84
12	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على وضع إجراءات واضحة لسير العمل في أجهزة الدولة وإعلانها للجمهور	0.85

رقم الفقرة	الفقرات	ألفا إذا حذف العنصر
13	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على سن وتطوير النظم والقوانين التي تحد من الفساد في أجهزة الدولة	0.82
14	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على تثقيف وتوعية موظفي الدولة عن أشكال جرائم الفساد المستحدثة	0.81
15	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بتطبيق مبدأ "من أين لك هذا؟" في التحقيق في قضايا الفساد	0.80
16	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على التحقيق بقضايا الفساد بحق موظفي الدولة من كافة المراتب الوظيفية دون استثناء	0.88
17	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على التحديث المستمر للأنظمة والقوانين الضابطة لسير العمل في أجهزة الدولة	0.81
18	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على توفير الأدلة اللازمة للقضاء لإصدار الأحكام بحق الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد	0.80
19	تتخذ "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" الإجراءات اللازمة للتقليل من الروتين والمركزية في اتخاذ القرارات المالية والإدارية في أجهزة الدولة	0.88
20	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على رفع الكفاءة العلمية والعملية للعاملين فيها	0.82
1–20	مستوى الثبات الكلي للمحور الأول	0.90

تكشف بيانات الجدول (8) إلى أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل فقرة من فقرات المحور الأول والمتعلق بدور دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت في حالة حذفها يكون مساوياً لمعامل الثبات تقريبا لجميع فقرات المحور إجمالا، حيث تراوحت قيم معامل الثبات للفقرات بين (0.88–0.80)، وللمحور ككل 0.90، وهذا يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة، ويشير أيضا إلى أهمية كل فقرة وردت في المحور، وإلى ثبات النتائج.

جدول (9)

معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحور مساهمة "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من انتشار أنماط الفساد الإداري والمالي في دولة الكويت

رقم الفقرة	الفقرات	ألفا إذا حذف العنصر
1	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من جرائم الرشوة	0.86
2	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من استغلال المناصب الإدارية	0.84
3	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من إساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة للمسئولين والموظفين	0.86
4	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من الوساطة والمحسوبية في أجهزة الدولة	0.88
5	أرى بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من الاعتداء على المال العام في أجهزة الدولة	0.88
6	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من جرائم التزوير	0.86
7	أرى بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من تأخير سير معاملات المواطنين	0.88
8	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من الاتجار بالممنوعات	0.89
9	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من استغلال الامتيازات الوظيفية لإنجاز المهام الشخصية	0.89
10	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من غسيل الأموال	0.86
11	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من التهريب والتهرب الجمركي	0.86
12	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من قبول العمولات والهدايا والعطايا	0.86
13	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من جرائم الاختلاس	0.84
14	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من التربح من الوظيفة العامة	0.88
15	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من استغلال الثغرات القانونية التي يستغلها البعض لتحقيق مكاسب شخصية	0.84
–	مستوى الثبات الكلي للمحور الأول	0.91

تؤكد بيانات الجدول (9) أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل فقرة من فقرات المحور المرتبط بمساهمة "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من انتشار أنماط

الفساد الإداري والمالي في دولة الكويت في حالة حذفها يكون مساوياً لمعامل الثبات لجميع فقرات المحور إجمالاً، حيث تراوحت قيم معامل الثبات للفقرات بين (0.89–0.84) وللمحور ككل 0.91 وهذا يدل على أهمية كل فقرة وردت في المحور، كما يؤكد الصدق البنائي، وهذا يعني أن أداة الدراسة ذات ثبات مرتفع ما يشير إلى ثبات النتائج.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تفرضها الإجابة عن تساؤلات الدراسة، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وللتمكن من الإجابة على تساؤلات الدراسة تم الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي المتعلقة بالنزعة المركزية والتشتت، كما تم الاستعانة بطرق الإحصاء التحليلي حيث استخدم اختبار ت (T-Test)، واستخدام اختبار تحليل التباين (ANOVA) لكشف الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول الفصل الحالي الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفقا لنتائج المعالجات الإحصائية، وسيتم عرضها بالشكل التالي:

1.4 عرض النتائج:

الإجابة عن التساؤل الأول: ما دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت من وجهة نظر الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت؟

للإجابة عن التساؤل الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب حسب أهمية فقرات هذا المحور، مع العلم بأن المحور المتعلق بدور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري تكون من (15) فقرة والتي تم التأكد من صدقها وثباتها، والجدول (10) يظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب حسب أهمية فقرات هذا المحور.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت

رقم الفقرة	دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
15	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من إساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة للمسئولين والموظفين	4.250	0.81	1	مرتفع
1	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من جرائم الرشوة	4.125	0.93	2	مرتفع
3	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من استغلال الثغرات القانونية لتحقيق مكاسب شخصية	4.103	0.95	3	مرتفع

رقم الفقرة	دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من استغلال المناصب الإدارية	4.096	1.11	4	مرتفع
10	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في التقليل والحد من التهريب والتهرب الجمركي	3.860	1.10	5	مرتفع
12	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من قبول العمولات والهدايا والعطايا	3.853	0.99	6	مرتفع
9	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من استغلال الامتيازات الوظيفية لإنجاز المهام الشخصية	3.831	0.93	7	مرتفع
13	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في ضبط وكشف جرائم الاختلاس	3.802	1.12	8	مرتفع
8	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من تسهيل الموظفين لعقد الصفقات المشبوهه "الاتجار بالممنوعات"	3.794	1.03	9	مرتفع
5	أرى بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من الاعتداء على المال العام في أجهزة الدولة	3.779	1.02	10	مرتفع
4	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من الوساطة والمحسوبية في أجهزة الدولة	3.772	1.18	11	مرتفع
6	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من جرائم التزوير	3.706	1.09	12	مرتفع
7	أرى بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من تأخير سير معاملات المواطنين	3.656	1.13	13	متوسط
14	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من التربح من الوظيفة العامة	3.610	1.07	14	متوسط
11	أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من غسيل الأموال	3.604	1.01	15	متوسط
جميع الفقرات		**3.833**	**0.84**		**مرتفع**

أظهرت النتائج في الجدول (10) أن دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت وفقا لاستجابة أفراد عينة الدراسة يعد مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور إجمالا (3.833)، بانحراف معياري (0.84)، وتكشف اتجاهات عينة الدراسة عن فقرات هذا المحور على أن الفقرة " أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من إساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة للمسئولين والموظفين "قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (4.250)، يليها في الترتيب الثاني وبدرجة مرتفعة من حيث الأهمية النسبية للفقرة "أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من جرائم الرشوة " بمتوسط قدره (4.125) درجة، تليها في الترتيب الثالث وبدرجة مرتفعة الفقرة " أعتقد بأن"الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من استغلال الثغرات القانونية لتحقيق مكاسب شخصية" بدرجة قدرها (4.103)، تليها في الترتيب الرابع وبدرجة مرتفعة الفقرة "أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من استغلال المناصب الإدارية" بدرجة قدرها (4.096)، تليها في الترتيب الخامس وبدرجة مرتفعة الفقرة "أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من التهريب والتهرب الجمركي" بدرجة قدرها (3.860)، وتتدرج دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت بدرجات مرتفعة ومتوسطة حسب مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات هذا المحور، وكان آخرها الفقرة "أعتقد بأن"الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من غسيل الأموال" بمتوسط حسابي (3.604)، ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا المحور كانت أقل أو تساوي (1.18) ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

وللتعرف على اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مدى قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت بعملها في مجال مكافحة الفساد بالشكل المطلوب، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة في الجدول (11).

جدول (11)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت بعملها في مجال مكافحة الفساد بالشكل المطلوب

الإجابة	العدد	النسبة (%)
نعم	269	80.30
لا	66	19.70
المجموع	**335**	**100**

يلاحظ من الجدول (11) بأن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت بعملها في مجال مكافحة الفساد بالشكل المطلوب وبنسبة موافقة 80.30% ، بينما جاءت الإجابة بعدم الموافقة بنسبة قليلة 19.70 %.

وحول اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الوسائل المناسبة لتفعيل عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة في الجدول (12).

جدول (12)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الوسائل المناسبة لتفعيل عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد

الوسائل المناسبة لتفعيل عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد	العدد	النسبة (%)
زيادة الصلاحيات	123	36.7
زيادة أعداد وكفاءة العاملين فيها	110	32.3
الصحافة والإعلام	87	25.9
وسائل أخرى	15	5.1
المجموع	**335**	**100**

يلاحظ من الجدول (12) بأن من أهم الوسائل المناسبة لتفعيل عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تتمثل أولاً بزيادة الصلاحيات وبنسبة موافقة 36.7، بينما جاءت زيادة أعداد وكفاءة العاملين بنسبة

32.3%، ومن خلال الصحافة والإعلام بنسبة 25.9%، وأخيرا وسائل أخرى بنسبة 5.1%.

الإجابة عن التساؤل الثاني: ما اتجاهات الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت نحو الإجراءات المتخذة من قبل ""الهيئة العامة لمكافحة الفساد" " في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت؟

للإجابة عن التساؤل الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب حسب أهمية فقرات محور الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت، مع العلم بأن هذا المحور تكون من (20) فقرة والتي تم التأكد من صدقها وثباتها، وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب حسب أهمية الفقرة، والجدول (13) يبين هذه النتائج.

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت

رقم الفقرة	فقرات محور الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على منح صلاحيات واسعة لموظفيها في التحقيق في قضايا الفساد	**4.39**	**0.86**	1	مرتفع
6	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بالتحقيق ومتابعة شكاوى الفساد وتحويل المتورطين للقضاء حسب القوانين والأنظمة المتبعة	**4.23**	**1.05**	2	مرتفع
5	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على توفير الأدلة اللازمة للقضاء لإصدار الأحكام بحق الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد	**4.22**	**0.59**	3	مرتفع
14	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على تثقيف	**3.92**	**0.95**	4	مرتفع

رقم الفقرة	فقرات محور الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	وتوعية موظفي الدولة عن أشكال جرائم الفساد المستحدثة				
10	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة ودعم إجراءاتها في أجهزة الدولة	**3.79**	**0.88**	5	مرتفع
15	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بتطبيق مبدأ "من أين لك هذا؟" في التحقيق في قضايا الفساد	**3.78**	**0.85**	6	مرتفع
11	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بدعم الدراسات والبرامج المساعدة على مكافحة الفساد في أجهزة الدولة	**3.72**	**0.94**	7	مرتفع
1	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بالإعلان عن الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد والأحكام الصادرة بحقهم في وسائل الإعلام	**3.71**	**0.80**	8	مرتفع
13	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على سن وتطوير النظم والقوانين التي تحد من الفساد في أجهزة الدولة	**3.70**	**0.98**	9	مرتفع
12	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على وضع إجراءات واضحة لسير العمل في أجهزة الدولة وإعلانها للجمهور	**3.58**	**1.08**	10	متوسط
20	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على رفع الكفاءة العلمية والعملية للعاملين فيها	**3.58**	**0.85**	10	متوسط
18	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال مكافحة الفساد	**3.50**	**0.98**	12	متوسط
16	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على التحقيق بقضايا الفساد بحق موظفي الدولة من كافة المراتب الوظيفية دون استثناء	**3.42**	**1.11**	13	متوسط
19	تتخذ "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" الإجراءات اللازمة للتقليل من الروتين والمركزية في اتخاذ	**3.39**	**0.91**	14	متوسط

رقم الفقرة	فقرات محور الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	القرارات المالية والإدارية في أجهزة الدولة				
17	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على التحديث المستمر للأنظمة والقوانين الضابطة لسير العمل في أجهزة الدولة	**3.38**	**1.04**	15	متوسط
7	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين في شغل المناصب والترقيات في أجهزة الدولة المختلفة	**3.22**	**1.09**	16	متوسط
2	تتعاون "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" مع أجهزة الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة المختلفة للكشف عن قضايا الفساد فيها	**3.18**	**0.98**	17	متوسط
8	تُلزم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" أجهزة الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة على تطبيق البرامج المحوسبة في عملها	**3.11**	**1.09**	18	متوسط
4	تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على نشر مخاطر الفساد وأثاره السلبية من عبر وسائل الإعلام	**3.11**	**1.08**	19	متوسط
9	تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بحماية ومكافأة الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن قضايا الفساد في أجهزة الدولة ضمن الإجراءات القانونية	**3.04**	**1.08**	20	متوسط
	جميع الفقرات	**3.60**	**0.88**		متوسط

أظهرت النتائج في الجدول (13) أن مستوى الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت وفقاً لاستجابة أفراد عينة الدراسة يعد متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور إجمالاً (3.60)، بانحراف معياري (0.88)، وتكشف اتجاهات عينة الدراسة عن فقرات هذا المحور على أن الفقرة "تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد على منح صلاحيات واسعة لموظفيها في التحقيق في قضايا الفساد" قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط

حسابي (4.39)، يليها في الترتيب الثاني وبدرجة مرتفعة من حيث الأهمية النسبية الفقرة " تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بالتحقيق ومتابعة شكاوى الفساد وتحويل المتورطين للقضاء" بمتوسط قدره (4.23) درجة، تليها في الترتيب الثالث وبدرجة مرتفعة الفقرة " تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على توفير الأدلة اللازمة للقضاء لإصدار الأحكام بحق الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد " بدرجة قدرها (4.22)، تليها في الترتيب الرابع وبدرجة مرتفعة الفقرة " تعمل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد "على تثقيف وتوعية موظفي الدولة عن أشكال جرائم الفساد المستحدثة" بدرجة قدرها (4.096)، تليها في الترتيب الخامس وبدرجة مرتفعة الفقرة " أعتقد بأن "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" قد أسهمت في الحد من التهريب والتهرب الجمركي " بدرجة قدرها (3.92)، وتتدرج مستويات الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت بدرجات مرتفعة ومتوسطة حسب مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات هذا المحور، وكان آخرها الفقرة " تقوم "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بحماية ومكافأة الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن قضايا الفساد في أجهزة الدولة ضمن الإجراءات القانونية " بمتوسط حسابي (3.04). ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا المحور كانت أقل من (1.11) ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، المؤهل التعليمي) ؟

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) واختبار تحليل التباين، وبالشكل التالي:

1- الفروق باختلاف متغير طبيعة العمل:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير طبيعة العمل، تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (14) يوضح النتائج:

الجدول (14)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
طبيعة العمل	**قاضي**	139	**3.91**	**0.64**	**335**	***3.87**	**0.00**
	محامي	196	**3.69**	**0.57**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (14) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.87)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من القضاة الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.91 مقابل 3.69 للمحامين.

2- الفروق باختلاف متغير النوع الاجتماعي:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير النوع الاجتماعي، تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (14) يوضح النتائج:

الجدول (15)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير النوع الاجتماعي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي	**ذكر**	288	3.88	0.61	335	**2.9***	**0.02**
	أنثى	47	3.70	0.79			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (15) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.98)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.88 مقابل 3.70 للإناث.

3- الفروق حسب متغير عدد سنوات الخبرة

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (16) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة.

جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	**38**	3.65	0.67
	5 – 10	**131**	3.80	0.57
	11 – 15	**66**	3.88	0.70
	أكثر من 15	**99**	3.93	0.56

يتضح من الجدول (16) وجود فروق ظاهرية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة الخبرة العملية (5 سنوات فأقل) (3.65) ولفة الخبرة (5–10) سنوات" (3.80) ولفئة الخبرة "11–15" سنة (3.88)، ولفئة الخبرة "أكثر من 15" سنة (3.93)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (17).

جدول (17)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري	بين المجموعات	**4.53**	**3**	**1.51**	***4.08**	**0.00**
	خلال المجموعات	**122.47**	**331**	**0.37**		
	المجموع	**127**	**334**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج في الجدول (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة حيث بلغت قيمة **(F)** المحسوبة (4.08) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(0.05)**، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار **LSD** للمقارنة البعدية، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة المرتفعة (أكثر من 15) سنة الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة العملية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.28) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والجدول (18)، يبين هذه النتائج:

جدول (18)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

فئات المتغير	الوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5 – 10	11 – 15	أكثر من 15
أقل من 5 سنوات	3.65	–	-0.15	**-0.23***	**-0.28***
5 – 10	3.80	–	-	-0.08	-0.13
11 – 15	3.88	–	–	-	0.05
أكثر من 15	3.93	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

4- الفروق حسب متغير المؤهل التعليمي

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل العلمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) **(One way ANOVA)**، والجدول (19) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل التعليمي.

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل التعليمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المؤهل التعليمي	بكالوريوس	217	3.71	0.43
	ماجستير	87	3.81	0.52
	دكتوراه	31	4.01	0.49

يتضح من الجدول (19) وجود فروق ظاهرية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل العلمي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من المؤهل العلمي "دكتوراه" (4.01) ومن المؤهل التعليمي "ماجستير" (3.81) ولحملة درجة البكالوريوس (3.71)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات باختلاف متغير المؤهل التعليمي، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (**One way ANOVA**)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (20).

جدول (20)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري	بين المجموعات	4.18	2	2.09	*6.05	0.00
	خلال المجموعات	112.88	332	0.34		
	المجموع	117.06	334			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج في الجدول (20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل التعليمي حيث بلغت قيمة (**F**) المحسوبة (6.05) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار **LSD** للمقارنة البعدية، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المؤهلات التعليمية "دكتوراه" و "ماجستير" الذين كان متوسط اتجاهاتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من المؤهلات التعليمية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.30) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والجدول (21)، يبين هذه النتائج:

جدول (21)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل التعليمي

فئات المتغير	الوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	11 – 15	أكثر من 15
بكالوريوس	3.71	–	**-0.10**	**-0.30***
ماجستير	3.81	–	-	**0.20***
دكتوراه	4.01	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل ""الهيئة العامة لمكافحة الفساد" " في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، المؤهل التعليمي)؟

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) واختبار تحليل التباين، وبالشكل التالي:

1- الفروق باختلاف متغير طبيعة العمل:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل ""الهيئة العامة لمكافحة الفساد " في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير طبيعة العمل، تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (22) يوضح النتائج:

الجدول (22)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
طبيعة العمل	**قاضي**	139	3.72	**0.76**	**335**	**5.11***	**0.00**
	محامي	196	3.48	**0.49**			

* **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (22) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.11)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من القضاة الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.72 مقابل 3.48 للمحامين.

2- الفروق باختلاف متغير النوع الاجتماعي:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير النوع الاجتماعي، تم إجراء

اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (23) يوضح النتائج:

الجدول (23)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير النوع الاجتماعي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي	ذكر	288	3.68	0.87	335	4.40*	0.00
	أنثى	47	3.53	0.68			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

من خلال النتائج في الجدول (23) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.40)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.68 مقابل 3.53 للإناث.

3- الفروق حسب متغير عدد سنوات الخبرة

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (24) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة.

جدول (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	**38**	3.43	0.45
	5 – 10	**131**	3.45	0.44
	11 – 15	**66**	3.81	0.61
	أكثر من 15	**99**	3.71	0.58

يتضح من الجدول (23) وجود فروق ظاهرية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة الخبرة العملية (أقل من 5 سنوات) (3.43) ولفئة الخبرة (5–10) سنوات (3.45) ولفئة الخبرة "11–15" " سنة (3.81)، ولفئة الخبرة "أكثر من 15" سنة " (3.71)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (25).

جدول (25)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري	بين المجموعات	7.65	3	2.55	*6.89	0.00
	خلال المجموعات	122.47	331	0.37		
	المجموع	130.12	334			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج في الجدول (25) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.89) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار LSD للمقارنة البعدية، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة المرتفعة (أكثر من 15) و (11–15) سنة الذين كان متوسط اتجاهاتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة العملية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.38) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والجدول (26)، يبين هذه النتائج:

جدول (26)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

فئات المتغير	الوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5 – 10	11 – 15	أكثر من 15
أقل من 5 سنوات	3.43	–	-0.02	**-0.38***	**-0.28***
5 – 10	3.45	–	-	**-0.36***	**-0.26***
11 – 15	3.81	–	–	-	0.10
أكثر من 15	3.71	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

4- الفروق حسب متغير المؤهل التعليمي

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد " في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل العلمي تم إجراء اختبار

تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (26) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل التعليمي.

جدول (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل التعليمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المؤهل التعليمي	بكالوريوس	**217**	3.48	0.54
	ماجستير	**87**	3.71	0.60
	دكتوراه	**31**	3.62	0.51

يتضح من الجدول (27) وجود فروق ظاهرية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد " في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل العلمي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من المؤهل العلمي "دكتوراه" (3.62) ومن المؤهل التعليمي "ماجستير" (3.71) ولحملة درجة البكالوريوس (3.48)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات باختلاف متغير المؤهل العلمي، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (28).

جدول (28)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري	بين المجموعات	6.33	2	2.11	*7.28	0.00
	خلال المجموعات	95.99	332	0.29		
	المجموع	102.32	334			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج في الجدول (28) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد " في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.28) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار LSD للمقارنة البعدية، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المؤهل التعليمي "ماجستير" والذين كان متوسط اتجاهاتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من المؤهلات التعليمية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.30) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والجدول (29)، يبين هذه النتائج:

جدول (29)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير المؤهل العلمي

فئات المتغير	الوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	11 – 15	أكثر من 15
بكالوريوس	3.48	–	-0.23	*-0.14
ماجستير	3.71	–	-	*0.09
دكتوراه	3.62	–	–	–

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

2.4 مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى معرفة دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت من وجهة نظر الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت، ومعرفة الاتجاهات الخاصة بتعزيز دورها في الوقاية من الفساد، معتمدة على نحو أساسي على تحليل بيانات المسح الاجتماعي باستخدام أداة الاستبيان لعينة مختارة من القضاة والمحامين في دولة الكويت، كدراسة غير مسبوقة لتحديد طبيعة هذا الدور، من خلال الإجابة على الاستبيان التي تعطي مؤشرات يمكن الخروج منها بقراءة علمية لجوانب عديدة عن دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الحد من الفساد الإداري والمالي في القطاع العام، وتمثل معرفة طبيعة هذا الدور أهمية كبيرة على الصعيد العلمي والعملي، حيث أن آراء الحقوقيين لدور الهيئة في الحد من الفساد سوف يوضح مستوى إجراءاتها للحد والوقاية من الفساد في أجهزة الدولة، وبالتالي يمكن التعامل مع مشكلة الفساد بموضوعية، ولإيجاد الحلول الفاعلة والمناسبة للوقاية من الفساد، ومعرفة وسائل تعزيز الحد منه والمشكلات التي تواجه دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ومعالجة مشكلات اجتماعية يعاني منها المجتمع قد تكون على درجة كبيرة من الخطورة.

وقد خلصت التحليلات والنتائج لهذه الدراسة على تأكيد ما تقوم به الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدور هام في مجال الحد والوقاية من الفساد في مؤسسات القطاع العام في الكويت، حيث تنبع مسؤوليتها باعتبارها من أهم أدوات الضبط والرقابة الإدارية والمالية، ومن الوسائل القادرة على تشكيل الوعي وترشيده في الوقاية من الفساد في المجتمع، وحتى يتحقق ذلك لا بد للهيئة العامة لمكافحة الفساد" للقيام بدورها بشكل فاعل من استخدام الوسائل الحديثة لتواكب متطلبات العصر والتطورات الحديثة في مجال العمل المؤسسي، مما يسهم بالتالي في تشكيل مناخ متكامل للوقاية من الفساد في أجهزة الدولة، وفي التأكيد على تمتع الهيئة بقدر كبير وسقف عال من الحرية الملتزمة بالقوانين والأنظمة والعادات والتقاليد والآداب العامة، مما يجعلها ذات تأثير كبير على تكوين الرأي العام وتوجيهه في محاربة جرائم الفساد، ووسيلة مهمة من

وسائل الرقابة المستمرة، وبخاصة أن تأثيرها يصل إلى قطاعات واسعة وعريضة من أجهزة ومؤسسات الدولة، ومن أجل إعطاء تصور واضح لنتائج هذه الدراسة واستجلاء أكثر لما سيتم عرضه من نتائج، فيجب الإشارة أولاً: إلى أن دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد كهيئة متخصصة في مكافحة الفساد وممارسات قد تطور بتطور الأعمال الإدارية والمالية وتشعبها في أجهزة الدولة، وكذلك لتعدد مسؤولياتها ومهامها في الرقابة والمحاسبة، وأخذت أدوارها تتوسع وتتجاوز مسألة التدقيق والمراقبة، ويمكن القول بأن وسائل الضبط الرسمي التي تستخدمها الهيئة والمتمثل في الرقابة والشفافية والمساءلة تمثلان طرفي النقيض في معادلة مكافحة الفساد، وأن العلاقة بين الفساد وكفاءة الهيئة العامة لمكافحة الفساد كأحد أدوات الضبط الرسمي في مكافحة الفساد هي علاقة عكسية، فكلما زاد كفاءة الهيئة قل الفساد. ويجب الإشارة ثانياً: بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد تقوم بدور أساسي في تعميق شعور الموظفين بالالتزام بالتشريعات وقوانين العمل وتنظيمه مما يجعلهم مدركين متفاعلين مع الواجبات والحقوق، ومن جانب آخر فأن معرفة الفرص المتاحة والمساعدة على الفساد تقل إذا أنخرط الموظفين في الأنشطة والواجبات الملتزمة بمعايير الهيئة، وأن الفرص المتاحة للانخراط بالفساد تزداد إذا توافرت الظروف والبيئات المحبذة للفساد.

ويمكن عرض النتائج التي توصلت لها الدراسة وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، بالشكل التالي:

أولاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والمتضمن التعرف على دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت من وجهة نظر الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت، أن المتوسط العام للاتجاهات على هذا المجال كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.83)، بانحراف معياري 0.84، وقد بينت النتائج أن من أهم أدوار الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد والتي جاءت بدرجة مرتفعة حسب أهميتها تتمثل في إسهام الهيئة في ضبط جرائم الفساد المتعلقة بإساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة للمسئولين والموظفين، وفي الحد من جرائم الرشوة، ومن

استغلال البعض للثغرات القانونية لتحقيق مكاسب شخصية، وفي إسهامها من استغلال الموظفين الكبار لمناصبهم الإدارية، والمساهمة في التقليل والحد من التهريب والتهرب الجمركي، وفي الحد من قبول موظفي الدولة للعمولات والهدايا والعطايا، ومن استغلال الامتيازات الوظيفية لإنجاز المهام الشخصية، وضبط وكشف جرائم الاختلاس، وفي الحد من تسهيل الموظفين لعقد الصفقات المشبوهة "الاتجار بالممنوعات، وأسهمت في الحد من الاعتداء على المال العام في أجهزة الدولة، والحد من الوساطة والمحسوبية في أجهزة الدولة، والحد من جرائم التزوير. وقد بينت النتائج أن من أهم أدوار الهيئة في الحد من الفساد والتي جاءت بدرجة متوسطة حسب أهميتها تتمثل في إسهام الهيئة في الحد من تأخير سير معاملات المواطنين في الدوائر الحكومية، والتربح من الوظيفة العامة، وأخيرا في الحد من جرائم غسيل الأموال. ومن خلال النتائج السابقة يتضح أهمية دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد في دولة الكويت واجتثاث منابعه وأسبابه من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتلتقي هذه النتائج مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات التي تناولت دور أجهزة الرقابة والضبط والرسمية في مكافحة الفساد مثل دراسة (القحطاني، 2013) التي بينت أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية لها تأثيراً في الوقاية من ارتكاب المخالفات الوظيفية والأخلاقية والإدارية والمالية . وتلتقي هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (الكعيبر، 2013) التي بينت أن إجراءات التدقيق التي يتبعها ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية في أنواع رقابته على القطاع العام (الرقابة المالية والمحاسبية، و الرقابة الإدارية، ورقابة الأداء، والرقابة القانونية) ملاءمة إلى حد ما لمكافحة الفساد، وتلتقي هذه النتائج أيضا مع نتائج دراسة (المطيري، 2012) التي توصلت إلى أن الإجراءات التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي تتسم بالفعالية، كما تتسم إجراءات تقويم الأداء التي يطبقها الديوان على الاتفاق الحكومي بالفاعلية والكفاءة، وتلتقي هذه

النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (الشخانبة، 2010) التي أظهرت نتائجها أن نشاطات وبرامج هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية تمارس أعمالها بكل فعالية، كما أن الهيئة تسعى لإنشاء قنوات اتصال مفتوحة في كل وزارة ومؤسسة حكومية للتبليغ عن الفساد ، وبالتالي القضاء عليه. وتلتقي هذه النتائج أيضا مع نتائج دراسة (الطراونة، 2010) التي أوضحت أن هناك اثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الأردن في الحد من أشكال الفساد الإداري (التسيب والإهمال الوظيفي، الواسطة، الابتزاز، الرشوة)، وأن هناك أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الأردن في الحد من (الاختلاس والتزوير) كشكل من أشكال الفساد المالي. وتلتقي هذه النتائج أيضا مع نتائج دراسة (Iqbal, 2005) حيث أظهرت هذه الدراسة أهمية الإدارة الحكومية في تقليل الفساد، و كيف تحد من إمكانية قيام المفسدين من القيام بأنشطة فساد في الدول النامية. وتتقاطع هذه النتائج مع نتائج دراسة هيلمان وندمبرو (Heilman Bruce and Ndumbaro, 2011) والتي أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم دور الإدارة الحكومية في مكافحة الفساد بأن الإدارة الحكومية تبذل جهود كبيرة لمكافحة الفساد، وأن هذه الجهود غير واضحة النتائج بسبب كثرة حالات الفساد وانتشاره بدرجة كبيرة في تنزانيا.

ثانيــاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والمتضمن التعرف على اتجاهات الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت ، أن المتوسط العام للاتجاهات كان متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.60)، بانحراف معياري 0.88، وقد بينت النتائج أن من أهم الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت والتي جاءت بدرجة مرتفعة حسب أهميتها تتمثل في قيام "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بمنح صلاحيات واسعة لموظفيها في التحقيق في قضايا الفساد، وأنها تتبع القوانين والأنظمة واللوائح التنظيمية

بالتحقيق ومتابعة شكاوى الفساد، وتحويل المتورطين للقضاء، وتعمل على توفير الأدلة اللازمة للقضاء لإصدار الأحكام بحق الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد، ومن خلال عملها في تثقيف وتوعية موظفي الدولة عن أشكال جرائم الفساد المستحدثة، وتطبيقها مبدأ الشفافية والمساءلة في العمل ودعم إجراءاتها في أجهزة الدولة، وكذلك تطبيقها لمبدأ "من أين لك هذا؟" في التحقيق في قضايا الفساد، ودعمها للدراسات والبرامج المساعدة على مكافحة الفساد في أجهزة الدولة، ومن خلال قيامها بالإعلان عن الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد والأحكام الصادرة بحقهم في وسائل الإعلام، و إجراءاتها بسن وتطوير النظم والقوانين التي تحد من الفساد في أجهزة الدولة، وقد بينت النتائج أن من أهم الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت والتي جاءت بدرجة متوسطة حسب أهميتها تتمثل في قيام "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بوضع إجراءات واضحة لسير العمل في أجهزة الدولة وإعلانها للجمهور، ومن خلال قيامها برفع الكفاءة العلمية والعملية للعاملين فيها، والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال مكافحة الفساد، ومن خلال قيامها بالتحقيق بقضايا الفساد بحق موظفي الدولة من كافة المراتب الوظيفية دون استثناء، وكذلك اتخاذ "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" الإجراءات اللازمة للتقليل من الروتين والمركزية في اتخاذ القرارات المالية والإدارية في أجهزة الدولة، والقيام بالتحديث المستمر للأنظمة والقوانين الضابطة لسير العمل في أجهزة الدولة، وكذلك قيامها بتحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين في شغل المناصب والترقيات في أجهزة الدولة المختلفة، وتعاونها مع أجهزة الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة المختلفة للكشف عن قضايا الفساد فيها، ومن خلال إلزامها لأجهزة الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة على تطبيق البرامج المحوسبة في عملها، وقيامها بنشر مخاطر الفساد وأثاره السلبية من عبر وسائل الإعلام، وأخيرا إجراءاتها المتعلقة بحماية ومكافأة الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن قضايا الفساد في أجهزة الدولة ضمن الإجراءات القانونية.

ومن خلال النتائج السابقة يتضح أهمية الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتلتقي هذه النتائج مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات مثل دراسة (المجالي، 2014) والتي جاءت بعنوان "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع العام من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الأردني، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في القطاع العام في الأردن جاءت بدرجة مرتفعة، وتلتقي هذه النتائج جزئياً مع دراسة (الكعيبر، 2013) والتي جاءت بعنوان "مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد"، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة ملاءمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني إلى حد ما لمكافحة الفساد وليست ضمن المستوى المطلوب، وتلتقي أيضا مع دراسة (العتيبي، 2012) والتي جاءت بعنوان " دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري: دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في المملكة العربية السعودية" ودراسة (الحجري، 2011) ودراسة باثك (Pathak, 2005)، حيث أزهرت نتائج هذه الدراسات أن دور تطبيق البرامج الحاسوبية والحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد مرتفعاً، وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الطراونة، 2011) التي أظهرت أن أكثر آليات مكافحة الفساد الإدراي والمالي أهمية تتمثل في تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين، وإصلاح أنظمة الحوافز المادية والمعنوية، رفع مستوى الرقابة الداخلية الإدارية والمالية. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (العتيبي، 2009) التي أظهرت نتائجها أن من أهم الأساليب والآليات لتطوير ورفع مستوى تطبيق الشفافية في الإدارة تتمثل في: وضع نظام لمكافحة الفساد، ومنح جائزة الشفافية لتكريم المتميزين، توفير قاعدة للبيانات داخل المنظمة والاهتمام بالحاسب الآلي في العمل، وتوضيح أهمية الشفافية بالنسبة للموظفين، وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الشهابي وداغر، 2000) التي أوضحت الاستراتيجيات والمهارات التي يمكن

تبنيها في مكافحة الفساد الإداري وهي إيجاد أنظمة واضحة وصريحة لمكافحة الفساد الإداري وإجراء مراجعة دورية لهذه الأنظمة، والتوعية الإعلامية بمضار الفساد الإداري. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الهيجان، 1998) والتي جاءت بعنوان "استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري"، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن إيجاد أنظمة واضحة وصريحة لمكافحة الفساد الإداري وإجراء مراجعة دورية لهذه الأنظمة هو من الاستراتيجيات والمهارات التي يمكن تبنيها في مكافحة الفساد الإداري. وتلتقي أيضا مع دراسة هيلين (Helen, 2006) ودراسة (البديرات، 2014) التي بينت أن منح الصلاحيات الكافية للأجهزة الرقابية في الدولة للحد من الفساد الإداري والمالي من أهم الوسائل لتعزيز الشفافية والمساءلة.

ثالثــاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والمتضمن الكشف عن الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، المؤهل التعليمي) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير النوع الاجتماعي وقد كانت الفروق لصالح الذكور، وباختلاف متغير طبيعة العمل وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من " القضاة"، وباختلاف متغير الخبرة العملية وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة المرتفعة (أكثر من 15) سنة، وباختلاف متغير المؤهل العلمي ولصالح أفراد عينة الدراسة من المؤهلات العلمية "دكتوراه" و "ماجستير".

رابعــاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والمتضمن الكشف عن الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغيرات

(طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، المؤهل التعليمي) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات المتخذة من قبل "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت باختلاف متغير النوع الاجتماعي وقد كانت الفروق لصالح الذكور، وباختلاف متغير طبيعة العمل وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من "القضاة"، وباختلاف متغير الخبرة العملية وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة المرتفعة (أكثر من 15) سنة، وباختلاف متغير المؤهل التعليمي ولصالح أفراد عينة الدراسة من المؤهلات العلمية "دكتوراه" و "ماجستير".

3.4 التوصيات:

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تفعيل دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الوقاية من الفساد في دولة الكويت، ويمكن إيجاز هذه التوصيات فيما يلي:

1. قيام "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بوضع الاستراتيجيات المناسبة للحد والوقاية من الفساد في المؤسسات العامة في دولة الكويت، التي تتماشى مع روح العصر، ومتابعة تنفيذها من قبل الجهات الرقابة الداخلية في مؤسسات ووزارات مملكة الكويت.
2. قيام "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" على نشر مفاهيم النزاهة والشفافية في بين موظفي مؤسسات الدولة، وتوفير البيانات التي يحتاجها الموظفين لفهم طبيعة عملهم وتحديد مهامهم الوظيفية.
3. قيام "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بالإعلان عن الإجراءات والتعليمات والقوانين الخاصة للحصول على الخدمات التي تقدمها دوائر ومؤسسات الدولة، وتوفيرها بشكل كافي سواء للأفراد أو المؤسسات الخاصة لتسهيل الحصول على المعلومات.

4. الاستفادة من التجارب العالمية لبعض دول العالم المتميزة في مجال مكافحة الفساد، وتدريب موظفي "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" لتطبيق برامجها وإجراءاتها العملية للوقاية من الفساد.
5. زيادة الصلاحيات الممنوحة للهيئة العامة لمكافحة الفساد والعمل على زيادة كفاءة كوادرها لتتمكن من القيام بواجبها على أكمل وجه.
6. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية المتعمقة بطرق الوقاية من الفساد في دولة الكويت.

المراجع

أ- المراجع العربية:

البداينة، ذياب ورافع الخريشه وعارف الخطار وخولة الحسن (2013). **نظرية علم الجريمة**، دار الفكر، عمان، الاردن.

البصول، محمد أنور (2003). الارتقاء بنظم وأجهزة العدالة الجنائية، جهاز الضبط القضائي، **المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد**، الرياض، 6-2003/10/8.

تيشوري، عبد الرحمن(2006). الفساد الإداري صور وتجليات أسباب وحلول – مجلة الحوار المتمدن – العدد (1454)، ..www.ahewar.org/debat/show.art

الجمعية الكويتية لمكافحة الفساد (2015) التقرير الداخلي للجمعية، الكويت، دولة الكويت.

الجوهري، خالد عبد العزيز (2001). الفساد: رؤية تحليلية، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 37، العدد 143، آذار 2001.

الحجري، حميد ناصر (2011). **دور الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الاعتداء على المال العام: دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في سلطنة عمان**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الحسن، إحسان محمد، (2005). **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

حسن، محمد نجيب (2006). **دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس(أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، عمان- الأردن.

داغر، منقذ محمد. (2010). **علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، العدد60، ص9-11.

ريهام، عبد المنعم (2015). **نشأة وتطور الجرائم الاقتصادية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر.

الزعبي، ميسون (2003). "**درجة تطبيق المساءلة الإدارية في مديريات التربية والتعليم في الأردن ومعوقات تطبيقها**" ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

الشخانبة، تمارا (2010). **دور هيئة مكافحة الفساد واتجاهات الجمهور الأردني نحوها" دراسة ميدانية على سكان مدينة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الشهابي، إنعام وداغر منقذ (2000). العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد20، العدد2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.

آل الشيخ، خالد عبد الرحمن بن حسن (2007). **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته "نحو بناء نموذج تنظيمي" دراسة تطبيقية على المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الصالح، صبحي (2006). الفساد من منظور العولمة: الآثار المالية والاقتصادية، **مجلة الإداري**، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان السنة 28، ع105.

الصرايرة، رياض (2010). "**اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الطراونة، إبراهيم (2010). **دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الادراي والمالي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الاردن.

عبد اللطيف، أسّار فخري (2008). " أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية" **مجلة الجندول، مجلة العلوم الإنسانية**، السنة الرابعة: العدد 29.
ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Research/ncys/Documents/r76.

العتيبي، أحمد (2009). **درجة تطبيق الشفافية والمساءلة الإدارية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، الكويت.

العتيبي، خالد بشير (2012) **دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري: دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في المملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

عودة، أحمد دويري (2002). **المساءلة في الإدارة العامة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الفضيل، محمود عبد (2009). **مفهوم الفساد ومعاييره**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

القحطاني، محمد مسفر (2013). **علاقة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بجهات التحقيق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

القدور، قدور(2009). **الفساد أشكاله ودوافعه وآثاره ومكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه ومعالجته**، دار الهيثم للنشر، دمشق، سوريا.

الكعيبر، محمود خالد (2013). **مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

كليتجارد، روبرت (2007). **السيطرة على الفساد**، ترجمة: د. علي حسن حجاج، مراجعة فاروق جراز، الطبعة 5، دار البشير، عمان، الأردن.

اللامي، مازن (2007). **الفساد بين الشفافية والاستبداد**، العراق، بغداد: مطبعة دانية.

ليمام، محمد حليم (2011). **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

المجالي، سميح عبد القادر (2014). **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع العام من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الأردني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن..

محي الدين، عبد الحليم (2010). **الاتصال بالجماهيري والرأي العام**، مكتبة الأجلو، القاهرة، مصر.

المدني، معن محمد (2007). **المساءلة الإدارية تطبيقاتها ومقوماتها في إدارات التربية والتعليم**، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

مرصد الإصلاح الأردني (2015). التقرير السنوي، http://www.identity-center.org/ar/publications.

مصباح، هشام محمود (2005). اتجاهات الكويتيين نحو الأخبار والفضائيات الإخبارية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (8) لسنة 2005، ص ص 20-51.

المطيري، أحمد مانع (2012). **مدى فعالية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

منظمة الشفافية الدولية (2015). **دراسة حالة الفساد في الدول النامية**، متاح على الموقع الالكتروني:http://www.Transparency.or

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (1997). **لسان العرب**، الطبعة الثالثة، دار صادر، ج6، بيروت.

النجار، أحمد السيد (2000). **الفساد ومكافحته في الدول العربية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.

الهيجان، عبد الرحمن أحمد (2003). **إستراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد 12، عدد 23، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2015). مادة 53 من مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، الكويت.

الوريكات، عايد (2008). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

وليامز، فرانك ومارلين مكشان (1996). **السلوك الإجرامي (النظريات)** ترجمة عدلى السمرى، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية، مصر.

اليوسف، يوسف خليفة (2002م). الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق العلاج، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد30، العدد2، جامعة الكويت، الكويت.

ب- المراجع الأجنبية:

Berkowitz, Leonard (1980) , A **survey Of Social Psychology**, 2 End Edition , Holt Rinehart And Winston , New York , p 307.

Caiden & caiden, (1977), Administrative Corruption: **public administration review**, Vol.37 No. 3, pp. 122- 156, 1997.

Clemens Bartollas and simon Dinitz, (1989) "**Introduction to criminology**", Haper and Row publishing, New York, p.229.

Gennaro F. vito and Ronald M.Holmes, (1994) **criminology, theory, Research and policy**, wadsworth publishing co.. California,USA.

Heilman Bruce and Ndumbaro Laurean (2009) Corruption, Politics and Societal Values in Tanzania: An Evaluation of the Mkapa Administration's Anti-Corruption Efforts , **African Journal of Political Science**, Vol. 7; N° 1, pp:1-19.

Iqbal, M. Sohel (2005), **Can E- Governance restrict The Relationships Between Stakeholders of Corruption**? An Empirical Study of A developing Country, Journal of Korean Association for Regional Information Society, 11(2):51-78.

Johnson, Doyle Paul, (2005) **Sociological Theory** . Classical Founders And Contem Poroary Perspectives. John Wiley And Sons . New York.

Ksenia, G.(2013), Can corruption and economic crime be controlled in developing countries and if so, is it cost-effective?.**Journal of Financial Crime,** Volume,15 Issue, 2, pp. 223 – 233.

Merton. R (1961) Social Theory And Social Structure .Free Press, ppb-160, New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Pathak .R .D (2005), **Role of E- Governance In Tackling Corruption and Achieving Societal Harmony: Indian Experience**, Network of Asia Pacific Schools and Institutes of Public Administration and Governance (NAPSIPAG) Annual Conference, BEIJING. Http: www.napsipag- research.org

Sutherland, E.H. & Cresey, D (1974) C**riminology**, 8th Ed., Philadelphia Jlippincott Co., New York, , Pp. 34-36.

Transparency International (2015) **Corruption Perception**, . New York :USA. ttp://www.transparency.org.

Transparency International. (2010). **Teaching integrity to youth**, Cambridge university press. New York :USA.

Trasler Gordon, (1962) **The explanations of Criminality** , ,Routledge And Kegan Paul , London.

الملاحق

ملحق (أ) استبانة الدراسة

أخي الكريم / أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أرجو العلم بأنني أقوم بإعداد دراسة بعنوان: **(دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد واتجاهات الحقوقيين نحوها في الحد من جرائم الفساد الإداري في دولة الكويت)**، وذلك استكمالاً لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع (تخصص علم الجريمة) بكلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة- الأردن.

الرجاء التكرم بقراءة فقرات الاستبانة ثم إبداء الرأي في الحقل المناسب أمام كل فقرة، مع العلم بأن الإجابات والمعلومات سوف تستخدم فقط في أغراض البحث العلمي.

وأخيراً لكم الشكر على ما تبدونه من جهد في الإجابة عن هذه الاستبانة.

المشرف **الطالب**

الدكتور مراد المواجدة **مساعد محمد سعود الجويان**

البيانات الديموغرافية والوظيفية بالمبحوثين

1. النوع الاجتماعي	☐	ذكر	☐	أنثى				
2. قطاع العمل	☐	قطاع عام	☐	قطاع خاص				
3- الوظيفة	☐	قاضي	☐	محامي	☐	مستشار قانوني	☐	أخرى: حدد
4- سنوات الخبرة	☐	أقل من 5	☐	5- إلى أقل من 10	☐	11- إلى أقل من 15	☐	15 فأكثر
5. المستوى التعليمي	☐	بكالوريوس	☐	ماجستير	☐	دكتوراه	-	

*. برأيك هل تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت بعملها بالشكل المطلوب ؟

☐ نعم ☐ لا

* إذا كانت الإجابة- لا- فما هي الوسائل المناسبة لتفعيل عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت: ☐ زيادة الصلاحيات ☐ زيادة أعداد وكفاءة العاملين فيها

☐ تفعيل دورها الرقابي والتفتيشي

☐ الصحافة والإعلام

☐ وسائل أخرى (أذكرها)..............................

المحور الأول– دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الحد من الفساد الإداري

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتحقيق ومتابعة شكاوى الفساد وتحويل المتورطين للقضاء					
2	تتعاون الهيئة العامة لمكافحة الفساد مع أجهزة الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة المختلفة للكشف عن قضايا الفساد فيها					
3	تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد على منح صلاحيات واسعة لموظفيها في التحقيق في قضايا الفساد					
4	تعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد على نشر مخاطر الفساد وأثاره السلبية من عبر وسائل الإعلام					
5	تعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد على الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال مكافحة الفساد					
6	تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالإعلان عن الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد والأحكام الصادرة بحقهم في وسائل الإعلام					
7	تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة ودعم إجراءاتها في أجهزة الدولة					
8	تلزم الهيئة العامة لمكافحة الفساد أجهزة الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة على تطبيق البرامج المحوسبة في عملها					
9	تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحماية ومكافأة الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن قضايا الفساد في أجهزة الدولة ضمن الاجراءات القانونية					
10	تعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد على إلزام أجهزة الدولة على تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين في شغل المناصب والترقيات					
11	تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدعم الدراسات والبرامج المساعدة على مكافحة الفساد في أجهزة الدولة					
12	تعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد على وضع					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	إجراءات واضحة لسير العمل في أجهزة الدولة وإعلانها للجمهور					
13	تعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد على سن وتطوير النظم والقوانين التي تحد من الفساد في أجهزة الدولة					
14	تعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد على تثقيف وتوعية موظفي الدولة عن أشكال جرائم الفساد المستحدثة					
15	تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بتطبيق مبدأ "من أين لك هذا؟" في التحقيق في قضايا الفساد					
16	تعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد على التحقيق بقضايا الفساد بحق موظفي الدولة من كافة المراتب الوظيفية دون استثناء					
17	تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد على التحديث المستمر للأنظمة والقوانين الضابطة لسير العمل في أجهزة الدولة					
18	تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد على توفير الأدلة اللازمة للقضاء لإصدار الأحكام بحق الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد					
19	تتخذ الهيئة العامة لمكافحة الفساد الإجراءات اللازمة للتقليل من الروتين والمركزية في اتخاذ القرارات المالية والإدارية في أجهزة الدولة					
20	تعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد على رفع الكفاءة العلمية والعملية للعاملين فيها					

المحور الثاني: اتجاهات الحقوقيين نحو مستوى مساهمة إجراءات الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الحد من انتشار الفساد الإداري

م	الفقرات	غير موافق بشده	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشده
1	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من جرائم الرشوة					
2	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من استغلال المناصب الإدارية					
3	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من إساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة للمسئولين والموظفين					
4	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من الوساطة والمحسوبية في أجهزة الدولة					
5	ترى بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من الاعتداء على المال العام في أجهزة الدولة					
6	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من جرائم التزوير					
7	ترى بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من تأخير سير معاملات المواطنين					
8	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من الاتجار بالممنوعات					
9	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من استغلال الامتيازات الوظيفية لإنجاز المهام الشخصية					

م	الفقرات	غير موافق بشده	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشده
10	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من غسيل الأموال					
11	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من التهريب والتهرب الجمركي					
12	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من قبول العمولات والهدايا والعطايا					
13	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من جرائم الاختلاس					
14	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من التربح من الوظيفة العامة					
15	أعتقد بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أسهمت في الحد من استغلال الثغرات القانونية لتحقيق مكاسب شخصية					

ملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	الكلية	الجامعة
1	د. ولاء الصرايرة	العلوم الاجتماعية	مؤتة
2	د. رامي العساسفة	العلوم الاجتماعية	مؤتة
3	د. زيد الشمالية	العلوم الاجتماعية	مؤتة
4	د. عبدالله الجراح	العلوم التربوية	مؤتة
5	د. نايل الرشايدة	العلوم التربوية	مؤتة
6	د. وجدان الكركي	العلوم التربوية	مؤتة

المعلومات الشخصية

الاسم: مساعد محمد سعود الجويان

التخصص: علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة الدراسية: 2015م

العنوان: الكويت

خلوي: